المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

المؤشـــــر

العدد الثانـــي والثلاثـــون

النصف الثانـي نوفمبـــر 2024

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

تقرير النصف الثاني من شهر نوفمبر 2024

في هذا العدد:

- وسط اعتراض تكاله.. المشري يرحب ببيان البعثة حول أزمة رئاسة مجلس الدولة
- النواب يخفّض ضريبة الدولار ونمو احتياطي المصرف المركزي وزيادة في التضخم
- مشاورات لاستعادة أصول محفظة ليبيا وخسائر في شركة الاستثمارات الخارجية
- زيادة غير مسبوقة في إنتاج النفط الليبي ومساعي لزيادة صادرات الغاز لأوروبا
- الجنائية الدولية تعتزم إصدار أوامر قبض على متورطين في جرائم في ليبيا
- التجمعات الحزبية في ليبيا توقع مذكرة اتفاق لتعزيز الاستقرار السياسي
- زيارات أميركية إلى جنوب ليبيا وروسية إلى بنغازي. تسابق حول النفوذ
- الانتخابات البلدية.. إعمار تفوز في مصراتة ولا فائز في الزنتان ونسمة
- مقتل وإصابة مواطنين في اشتباكات بالزاوية وورشفانة وطرابلس
- بناءً على دعوة رسمية.. رئيس مجلس النواب يزور إيطاليا

فهرس المحتويات

المقدمة 5
أولاً: المؤشر الأمني والعسكري 5
1. التشكيلات المسلحة 6
الدبيبة مدافعاً عن الطرابلسي: كان زعيم ميليشيا وهو اليوم مسؤول عن الأمن 6
مناورة بحرية تسلّط الضوء على ملف توحيد الجيش الليبي 7
2. المواجهات الأمنية والعسكرية 8
مقتل وإصابة مواطنين في اشتباكات بالزاوية وورشفانة وطرابلس 8
3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود 9
مصرع 22 سورياً وتوقيف أكثر من 300 مهاجر حاولوا عبور الصحراء وإنقاذ 77 آخرين 9
ملف الحدود مع دول الجوار على طاولة المنفي ورئيس الأركان وسط تحديات جمة 11
الجنائية الدولية تعتزم إصدار أوامر قبض على متورطين في جرائم في ليبيا 13
4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي 15
زيارات أميركية إلى جنوب ليبيا وروسية إلى بنغازي..تسابق حول النفوذ 15
لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة التركي توافق على مذكرة تفاهم مع ليبيا 17
5. التسليح والتدريبات العسكرية 18
إيريني: ملتزمون بتنفيذ قرارات حظر الأسلحة المفروض على ليبيا 18
ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 20
1. الاستثمارات والتبادلات التجارية 21
مشاورات لاستعادة أصول محفظة ليبيا وخسائر في شركة الاستثمارات الخارجية 21
عقد اجتماع لمتابعة نتائج المنتدى الاقتصادي الليبي الإيطالي 22
المبروك يلتقي سفيري تركيا وألمانيا وشركات فرنسية توقع عقود مع بلقاسم 23
2. المؤسسة الوطنية للنفط 24
زيادة غير مسبوقة في إنتاج النفط الليبي ومساعي لزيادة صادرات الغاز لأوروبا 24

مقايضة النفط بالمحروقات ملف يتصدر مباحثات رؤساء كبرى مؤسسات البلاد 25
الدبيبة يعمم قرار إعفاء عون من منصبه والأخير يستغرب تجاهل أحكام القضاء 26
3. المصرف المركزي **27**
النواب يخفّض ضريبة الدولار ونمو احتياطي المصرف المركزي وزيادة في التضخم 27
المركزي يُحمّل الوطنية للنفط مسؤولية تأخر المرتبات والأخيرة تنفي 30
ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي 32
1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية **33**
الدبيبة يبحث مع بلديات من الجبل الغربي والخمس ملفات خدمية وسياسية 33
2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية **33**
الانتخابات البلدية.. إعمار تفوز في مصراتة ولا فائز في الزنتان ونسمة 33
استمرار الجهود الدولية لحل الأزمة الليبية 36
وسط اعتراض تكالة.. المشري يرحب ببيان البعثة حول أزمة رئاسة مجلس الدولة 37
التجمعات الحزبية في ليبيا توقع مذكرة اتفاق لتعزيز الاستقرار السياسي 38
رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 42
1. اللقاءات والتصريحات الرسمية **42**
بناءً على دعوة رسمية.. رئيس مجلس النواب يزور إيطاليا 42
الباعور يلتقي سفيري فلسطين وإثيوبيا والشهوبي يلتقي سفير الاتحاد الأوروبي 43
2. السياسات والقرارات **44**
الدبيبة يوقف السفير الليبي بمصر ويكلف مندوب الجامعة العربية بديلا عنه 44
جلسة مساءلة حول استقبال منتحل صفة مستشار الرئيس الغيني 45
خامساً: مختارات 47
1. شخصية العدد **47**
محمد عثمان الصيد.. رئيس وزراء ليبيا الأسبق 47
2. مقال العدد **48**
شرطة الأخلاق وأزمة السياسة في ليبيا..خيري عمر 48

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر 2024، أبرزها: إجراء انتخابات البلدية المجموعة الأولى في 58 ولاية، وبلغت نسبة الاقتراع أكثر من 77%، وهي النسبة الأعلى التي تسجلها المفوضية حتى الآن مقارنة بالعمليات الانتخابية السابقة. وأعلنت المفوضية فوز "قائمة إعمار" في انتخابات بلدية مصراتة، وفوز (فتحي التركي، وجبريل الرعيض، وعثمان عيسى، وإيهاب البيرة) في تنافس الأفراد. كما أعلنت المفوضية الإلغاء الجزئي للانتخابات في بلدية الشويرف، بسبب وجود خرق في أحد المراكز الانتخابية في الشويرف، يتمثل في التعدي على أصوات الناخبين في إحدى المحطات. ووفق المفوضية، تساوت الأصوات في انتخابات القوائم ببلديتي الزنتان ونسمة، وسيلجؤون إلى القرعة للفصل في القائمتين بعد انتهاء فترة الطعون، وفقًا لما تنص عليه اللائحة التنفيذية لانتخاب المجالس البلدية.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها القوى الأجنبية

فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. التشكيلات المسلحة

الدبيبة مدافعاً عن الطرابلسي: كان زعيم ميليشيا وهو اليوم مسؤول عن الأمن

دافع رئيس حكومة الوحدة الوطنية عن قرارات تأسيس إدارة للآداب بوزارة الداخلية، قائلاً إنها لا تمس الحريات، وإنما تستهدف محاربة من يمارسون أعمال السحر والشعوذة والمنكرات. وقال الدبيبة، في كلمته بملتقى شباب ليبيا الجامع بمصراتة، في 23 نوفمبر 2024، إن حكومته تعمل على معالجة الخلافات والاشتباكات بين المجموعات المسلحة، مضيفا: " ما زلنا ضاغطين لتأهيل أبنائنا من حملة السلاح حتى لو أعطيناهم رتبا، مع التأكيد أن هدفهم حماية البلاد ومواجهة الجريمة، وهؤلاء الشباب منهم الآن وزراء، فوزير الداخلية (عماد الطرابلسي) كان زعيم ميليشيا مثلا وهذا الأمر حقيقة، لكنه اليوم عنده مسؤولية ومزايا واردة".

وتابع الدبيبة: " أسسنا إدارة للآداب العامة لمن يفسدون في الأخلاق والذوق العام لنكون لهم بالمرصاد.. لكننا لن نكّون هيئة أمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو من يجلدون الناس، فهذا لا يمشي مع الليبيين الذين هم أكثر شعب دينيا ملتزم". وأضاف: "جميع الطالبات في مدارس ليبيا محجبات وهذا ليس بالقوة وإنما بسبب تربية الأمهات"، مشددا على ضرورة "محاربة من يمارسون أعمال السحر والشعوذة والمنكرات".

مناورة بحرية تسلّط الضوء على ملف توحيد الجيش الليبي

أعادت مناورة بحرية إقليمية، أجريت في تونس، تسليط الضوء على ملف توحيد المؤسسة العسكرية في ليبيا، المجمد منذ أعوام، بعد مشاركة قوتين تابعتين لقوات الشرق والغرب الليبيين. التمرين البحري "فينيكس إكسبرس" الذي انتهى منتصف شهر نوفمبر 2024، جاء بمشاركة القيادة العسكرية الأميركية بأفريقيا " افريكوم" و12 دولة، هي الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا والسنغال وتركيا وإيطاليا ومالطا وبلجيكا وجورجيا، إضافة إلى تونس.

وفي خطوة رآها متابعون لا تخلو من دلالات، شاركت إحدى تشكيلات البحرية التابعة للقيادة العامة لقوات الشرق الليبي مع نظيرتها في الغرب في التمرين البحري. وتعطلت اجتماعات توحيد الجيش الليبي، إثر أزمات سياسية، برغم أنها كانت قد قطعت شوطاً في سبيل إنهاء انقسام المؤسسة العسكرية بين شرق ليبيا وغربها.

وعدّ وزير الدفاع الليبي السابق محمد البرغثي، العسكريين في بلده " كياناً واحداً "، معتقداً أن توحيد المؤسسة العسكرية " ربما يكون قريباً "، من دون أن يقدم مبرراً لذلك. وإذ يلفت البرغثي إلى أن هذه المناورة هي الأولى بين العسكريين الليبيين من الجانبين، فإنه يُذكر باتفاق سابق منذ أقل من عامين على تشكيل قوة مشتركة بمستوى لواء كحرس للحدود الجنوبية، لكنها لم تتشكل بعد.

ومنذ أقل من عامين، اتفق رئيسا أركان القوات في شرق ليبيا وغربها الفريق أول عبد الرازق الناظوري والفريق أول محمد الحداد، على تشكيل هذه القوة المشتركة كخطوة أولى لحماية الحدود، بحضور قائد أفريكوم مايكل لانجلي، خلال مؤتمر رؤساء الأركان الأفارقة في روما في مارس 2023.

2. المواجهات الأمنية والعسكرية

مقتل وإصابة مواطنين في اشتباكات بالزاوية وورشفانة وطرابلس

عاد الهدوء النسبي إلى مدينة الزاوية، الواقعة غرب العاصمة طرابلس، في 26 نوفمبر 2024، بعد اشتباكات مفاجئة اندلعت بين تشكيلات مسلحة تابعة لحكومة الوحدة الوطنية، ما أسفر عن مقتل 3 أشخاص وإصابة 5 آخرين، وتعرض بعض الممتلكات العامة والخاصة لأضرار، وسط صمت رسمي.

وتوقفت الاشتباكات، التي جرت بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة، في 25 نوفمبر، في جزيرة الركينة، بالقرب من مصفاة الزاوية بالمدينة، بين مجموعة الكابوات التابعة لعثمان اللهب آمر الكتيبة 103 المعروفة بكتيبة السلعة، ومجموعة الغويلات التابعة لآمر قوة الإسناد الأولى محمد بحرون الملقب بالفأر، وأدت بحسب وسائل إعلام محلية إلى خسائر في الممتلكات العامة، وإصابة عدد غير معلوم من الأشخاص.

ولم تعلق حكومة الوحدة أو وزارة داخليتها، على هذه الاشتباكات التي تعد الأحدث من نوعها مؤخراً في المدينة، التي تشهد من حين لآخر اندلاع قتال مسلح بين تشكيلاتها المتنازعة على مناطق السيطرة والنفوذ.

كما أسفرت اشتباكات مفاجئة في العاصمة طرابلس، في 27 نوفمبر، عن سقوط قتلى وجرحى. وتحدثت وسائل إعلام محلية عن مقتل شخصين وإصابة عدد غير معلوم خلال اشتباكات مفاجئة دارت بين تشكيلات مسلحة تابعة لحكومة الوحدة في ورشفانة، الواقعة على بعد نحو 30 كيلومتراً جنوب غربي طرابلس، وأشارت إلى ما وصفته بـ " حدوث حالة من الاستنفار الأمني، وانتشار للسيارات المسلحة في المنطقة ". وقال شهود عيان إن الاشتباكات اندلعت إثر وقوع مشادات بين فريق أمني مشترك لجهازي دعم الاستقرار والردع ببوابة الكتيبة

55 التابعة لمعمر الضاوي، ما أدى إلى مقتل عنصرين من الجهازين التابعين لوزارتي الدفاع والداخلية بحكومة الوحدة، التي التزمت الصمت، ولم تعلق على هذه التطورات.

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

مصرع 22 سورياً وتوقيف أكثر من 300 مهاجر حاولوا عبور الصحراء وإنقاذ 77 آخرين

لقي حوالي 22 مهاجراً سورياً مصرعهم جراء غرق قارب قبالة سواحل ليبيا، فيما قُدر لثلاثة آخرين النجاة على يد صيادين ليبيين، وما زال آخرون في عداد المفقودين، في أحدث مأساة من مآسي قوارب الموت بهدف الهجرة إلى أوروبا. وفي حادثة أخرى، أعلن جهاز دعم الاستقرار إنقاذ 31 مهاجراً غير شرعي يحملون الجنسية السورية، بينهم 25 منهم بحالة جيدة، و4 مهاجرين يتلقون الرعاية الطبية بالعناية المركزة، ومهاجرين اثنين وافتهم المنية رغم محاولة إنقاذهم، وذلك بعرض البحر قبالة شاطئ السويعدية بمنطقة سيلين، بعد تعرض قاربهم للانقلاب.

وكانت المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا قد أعلنت عن اعتراض 604 من المهاجرين وإعادتهم إلى السواحل الليبية خلال الفترة من 10 إلى 16 نوفمبر. وذكرت المنظمة أن بين المهاجرين المعترضين 34 امرأة و11 طفلاً، مشيرةً إلى انتشال جثث سبعة مهاجرين، بينما لا يزال مصير 54 آخرين مجهولاً حتى الآن. وبحسب بيانات المنظمة، فقد اعتُرض 20231 مهاجراً قبالة السواحل الليبية حتى الآن خلال عام 2024، لقي 515 مهاجراً منهم مصرعهم، وفقد 830 آخرين. وفي 25 نوفمبر، أفادت قوات الغرب الليبي، بأنّها تمكّنت من توقيف أكثر من 300 مهاجر غير شرعي يحاولون عبور الصحراء الليبية في طريقهم إلى البحر المتوسط، ثم يتوجهون نحو أوروبا. ويُعد هذا البحر مسار الهجرة لكثيرين قرروا اجتيازه بحثاً عن حياة أفضل، بعيداً عن بلدانهم المأزومة، على الرغم من أنه أكثر مسارات الهجرة غير الشرعية خطورة، ففيه تكثر وفيات المهاجرين.

كما أعلنت مصادر أمنية إيطالية، أن السفينة الشراعية التابعة لمنظمة Mediterranea Saving Humans)، أنقذت 77 مهاجراً كانوا معرضين للخطر في المياه الدولية. وقالت المصادر ذاتها إن المهاجرين كانوا يبحرون على متن زورق غادر سواحل ليبيا قبل ثلاثة أيام، وأنه كان على وشك الغرق في منطقة البحث والإنقاذ المالطية، على بعد 36 ميلاً بحرياً جنوب جزيرة لامبيدوزا الصقلية، وفقا لما نشرته وكالة "آكي" الإيطالية للأنباء.

وفي سياق هذا الملف، شدد وزير الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية " الطاهر الباعور"، على حاجة بلاده لمساعدة المجتمع الدولي لمعالجة أزمة الهجرة غير الشرعية، مشيراً إلى أن ليبيا تشكل نقطة انطلاق رئيسية للمهاجرين المتجهين إلى إيطاليا. وجاءت تصريحات الباعور خلال مقابلة مع وكالة نوفا، على هامش "حوارات المتوسط في روما"، حيث ألقى باللوم على غياب إستراتيجية موحدة من الاتحاد الأوروبي في معالجة هذه الظاهرة.

وأكد الباعور ضرورة تزويد ليبيا بالموارد اللازمة، بما في ذلك المعدات الإلكترونية لحماية الحدود، ووضع اتفاقيات أكثر فعالية للقضاء على الهجرة غير الشرعية التي تسيطر عليها شبكات الاتجار بالبشر.

وفي 26 نوفمبر، تنفيذاً لمذكرة التفاهم المبرمة بين وزارة الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية وبعثة الاتحاد الأوروبي للدعم في الإدارة المتكاملة للحدود في ليبيا "يوبام"، عقدت اللجنة المشتركة اجتماعاً برئاسة " أبوبكر إبراهيم الطويل " مدير إدارة الشؤون الأوروبية بوزارة الخارجية والسفير " يان فيشيتال" رئيس البعثة، والخبراء من الجانبين.

وتم خلال الاجتماع مراجعة وتقييم الأنشطة السابقة للبعثة مع الجهات الليبية المعنية بالإدارة المتكاملة للحدود، والأنشطة والمشاريع المستقبلية، وما يتصل بها من مقترحات وخطط مشتركة. وكانت وزارة الخارجية بحكومة الوحدة قد وقعت في 9 أكتوبر 2023، مذكرة تفاهم مع بعثة اليوبام في مجال التعاون المشترك. وتهدف المذكرة إلى تقوية التعاون

والتنسيق ما بين البعثة والمؤسسات الليبية فيما يتعلق بإدارة وتأمين الحدود الليبية ومحاربة الجرائم الحدودية والإرهاب.

وفي إطار هذا الملف أيضاً، حذر تجمع الأحزاب الليبية من " مؤامرة دولية تُحاك ضد ليبيا " يقودها المجتمع الدولي، وعلى رأسه بعثة اليوبام والاتحاد الأوروبي ومحكمة الجنايات الدولية. وفي بيان، قال التجمع إن قضية المهاجرين غير الشرعيين وعديمي الجنسية في ليبيا التي سلطت عليها الضوء قناة "بي بي سي" البريطانية، ما هي إلا وسيلة جديدة لتدويل ملف حساس، مستغلين الانقسام السياسي في البلاد لابتزاز الحكومتين ودفعهما نحو القبول بمخططات خطيرة تهدف إلى توطين هؤلاء المهاجرين داخل ليبيا. وأعلن التجمع في بيانه، عن رفضه القاطع لاي محاولة توطين المهاجرين أو منح الجنسية دون مراعاة السيادة الوطنية، داعيا الحكومتين إلى تجاوز الخلافات والعمل معا لمواجهة هذه المؤامرة. وأهاب التجمع بالشعب الليبي للخروج في مظاهرات سلمية عارمة ضد هؤلاء الأطراف.

ملف الحدود مع دول الجوار على طاولة المنفي ورئيس الأركان وسط تحديات جمة

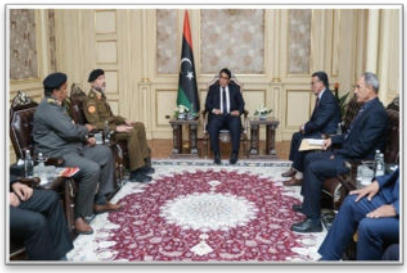

بحث رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" مع رئيس الأركان العامة لقوات الغرب الليبي ولجنة ترسيم الحدود، آخر التطورات في ملف الحدود البرية والبحرية بين ليبيا ودول الجوار. وبحسب بيان المكتب الإعلامي للمنفي، أكدت اللجنة خلال اللقاء أن الحدود البرية بين ليبيا ودول الجوار جرى تحديدها وفقا لاتفاقيات تاريخية رسمية، من بينها اتفاقية 1910 بين " الاستعمار الفرنسي والتركي " والتي تعتبر الإطار القانوني الأساسي لترسيم الحدود بين الدول، بحسب البيان. وأضافت اللجنة أنه جرى إعادة بناء النصب الحدودية بين ليبيا وتونس في عام 2020، لضمان وضوح الحدود وتوثيقها باستخدام أحدث التقنيات الجغرافية.

وأشارت اللجنة إلى أنها تعمل بشكل مستمر بالتنسيق مع دول الجوار لضمان الحفاظ على استقرار الحدود، مع التركيز على تعزيز التنسيق الأمني والاقتصادي لمكافحة التهريب والهجرة غير الشرعية، بالإضافة لمواجهة أي تهديدات قد تؤثر على السيادة الوطنية.

وكان وزير الدفاع التونسي " خالد السهيلي "، أكد في منتصف نوفمبر الماضي، خلال مناقشة ميزانية الدفاع بمجلس نواب تونس، أن بلاده لن تسمح بالتفريط في أي شبر من التراب الوطني، مشيراً إلى أن ترسيم الحدود مع ليبيا ومتابعته يجري على مستوى لجنة مشتركة تونسية - ليبية.

من جانبها، أكدت وزارة الخارجية الليبية، في بيان لها، إغلاق ملف ترسيم الحدود الليبية-التونسية بشكل كامل منذ أكثر من عقد من الزمن، وذلك عبر لجنة مشتركة بين البلدين، مشيرة إلى أن هذا الملف أصبح مستقرا وثابتا وغير مطروح للنقاش أو إعادة النظر.

وفي إطار ملف الحدود، أعلن جهاز مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية فرع طبرق، أنه تمكن من ضبط شحنة كبيرة من مخدر الحشيش تزن حوالي 50 كيلوغرامًا في مدينة أمساعد، وذلك خلال عملية أمنية دقيقة. وأوضح الجهاز في بيان له عقب العملية، أن العملية وجدت مقاومة من المهربين، ما أسفر عن إصابة أحد أعضاء الجهاز وأحد المتورطين. ورغم الاشتباك، تمكنت العناصر الأمنية من السيطرة على الموقف وضبط الشحنة. كما تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتورطين، وجاري إحالتهم إلى النيابة العامة لاستكمال التحقيقات حول الحادثة.

وفي سياق آخر، أكد تقرير استقصائي نشرته صحيفة "لا سيلا فاسيا" الكولومبية، وجود ما يقرب من 300 جندي كولومبي سابق يشاركون في الحرب الدائرة في السودان، بعضهم وصل عبر ليبيا. وأوضح التقرير أن هؤلاء الجنود، والذين وصف بعضهم بأنهم " مخطوفون "، جندوا من خلال شركة أمنية كولومبية تحت ستار عقود لحماية البنية التحتية النفطية في الإمارات.

وذكر التقرير أن رحلة هؤلاء الجنود بدأت في الإمارات، ثم انتقلوا جوا إلى مدينة بنغازي، حيث أقاموا في منشآت قيل إنها تابعة للسلطات الليبية، قبل نقلهم إلى السودان عبر الصحراء.

ووفقا للتقرير فإن شهادات الجنود تشير إلى أنهم جرى خداعهم، وأنهم يُجبرون على القتال مرغمين مع قوات الدعم السريع في السودان. وأشارت " لا سيلا " إلى أن بعض الجنود الكولومبيين تعرّضوا لكمين على الحدود الليبية السودانية، مما أدى إلى مقتل ثلاثة منهم وإصابة آخرين.

وفي إطار الملف السوداني أيضاً، تمكنت القوة المشتركة للحركات المسلحة في دارفور غرب السودان من قطع طريق إمدادات عسكرية ضخمة، قالت إنها مدعومة من الإمارات كانت في طريقها إلى قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي على حدود السودان مع دولتي ليبيا وتشاد.

وقال الناطق باسم القوة "أحمد مصطفى" في تصريحات صحفية، إنهم تمكنوا من ضبط وثائق سفر لمرتزقة من دولة كولومبيا وبطاقات مصرفية وصور عائلية تخص المرتزقة، إلى جانب الاستيلاء على سيارات قتالية ومصفحات.

كما شملت الإمدادات المصادرة أسلحة متطورة وسيارات دفع رباعي بحوزة مرتزقة أجانب من أفريقيا وأمريكا الجنوبية، إلى جانب 7 عربات مصفحة و25 سيارة دفع رباعي جديدة. وعدت القوة دخول الأسلحة إلى السودان، يمثل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن التي تحظر بيع أو توريد الأسلحة للإقليم، مشيرة إلى أنها سترفع جميع الوثائق ونتائج التحقيقات إلى مؤسسات الدولة السودانية المعنية للنظر في هذا التطور الخطير.

الجنائية الدولية تعتزم إصدار أوامر قبض على متورطين في جرائم في ليبيا

أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية "كريم خان"، عزم المحكمة الجنائية إصدار المزيد من أوامر القبض بحق متورطين في جرائم ارتكبت في ليبيا في الفترة بين 2014 و2020، وذلك بعدما أصدرت أوامر بالقبض على ستة ليبيين في الأشهر الأولى من العام الجاري.

جاء ذلك في إحاطة قدمها خان، في 19 نوفمبر 2024، إلى أعضاء مجلس الأمن، من العاصمة طرابلس بواسطة تقنية الفيديو، حول آخر جهود المحكمة في التحقيق حول الجرائم المرتكبة في ليبيا وضمان معاقبة المسؤولين عنها. وكشف خان أن مكتبه جمع أكثر من 1300 دليل حول العديد من الجرائم والمسؤولين عن ارتكابها، وتنفيذ أكثر من 14 مقابلة وفحص شهادة أكثر من 29 شخصاً، مشيراً إلى أدلة تتعلق بجرائم وقعت في ليبيا حتى عام 2020.

وإضافة إلى تذكيره بأن المحكمة أصدرت أربعة أوامر قبض بحق رموز نظام العقيد معمر القذافي على خلفية جرائم ضد المتظاهرين عام 2011، أكد خان أن مكتبه يواصل جمع أدلة حول جرائم ارتكبت بين عامي 2014 و2020 من قبل قوات المشير " خليفة حفتر "، موضحاً أن من بينها قتلاً خارج القانون والقضاء وتدنيس الجثث، واختطافات وعنفاً جنسياً، وغارات جوية واستخدام الألغام. ومن بين الجرائم التي أبلغت بها المحكمة، بحسب خان، جرائم الإخفاء القسري، وتحديداً اختفاء عضو مجلس النواب إبراهيم الدرسي وغياب مصيره، كما غاب مصير عضو مجلس النواب سهام سرقيوة قبل سنوات.

وذكّر خان بأوامر القبض التي أصدرتها المحكمة في الأشهر الأولى من السنة الحالية بحق ستة افراد ليبيين متورطين في ارتكاب جريمة المقابر الجماعية في ترهونة، وأوضح أن المحكمة حددت مكانهم وتطلب من أعضاء مجلس الأمن المساعدة في القبض عليهم وإحالتهم على القضاء، معلناً المزيد من أوامر القبض الإضافية التي ستصدر بحق متورطين آخرين في جرائم، بعضها ستكون أوامر سرية للمساعدة في عملية الاعتقال. وفي الوقت الذي تحدث فيه خان عن مستوى التعاون الذي أبدته السلطات في طرابلس، بخاصة المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية، لتسهيل عمليات التحقيق وجمع الأدلة، أشاد بمستوى التعاون الذي أبداه مكتب النائب العام الليبي. وأوضح أنه اتفق مع النائب العام الليبي " الصديق الصور "، على آلية جديدة للتعاون بين المحكمة الدولية ومكتب النائب العام، دون أن يكشف عن هذه الآلية.

ومطلع أكتوبر الماضي، رفعت المحكمة الجنائية الدولية السرية عن أوامر قبض كانت قد أصدرتها، مطلع العام الجاري، بحق ستة أشخاص من قيادات مليشيا الكانيات الموالية لخليفة حفتر، بسبب تورطها في ارتكاب جريمة المقابر الجماعية في أثناء سيطرتها على ترهونة إبان عدوان حفتر على العاصمة طرابلس عام 2020. ووصل خان إلى طرابلس، في 18 نوفمبر الماضي، وأجرى لقاءات مع مسؤولين استبق بها تقديم إحاطته، واستهلها بلقاء مع الصديق الصور، كما التقى رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، والتقى خان أيضاً برئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة".

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

زيارات أميركية إلى جنوب ليبيا وروسية إلى بنغازي.. تسابق حول النفوذ

أعادت الزيارات المتلاحقة لمسؤولين أميركيين وروس إلى جنوب شرق ليبيا، خلال الأيام الماضية، السؤال حول تنافس الجانبين غير المعلن في ليبيا إلى الواجهة، في الوقت الذي أجرى فيه وفد أممي موسع زيارة متزامنة إلى الجنوب. ففي وقت تُعد فيه زيارة ستيفاني خوري هي الزيارة الأممية الأولى منذ سنوات إلى الجنوب، أجرى المبعوث الأميركي الخاص إلى ليبيا " ريتشارد نورلاند " زيارة إلى سبها، في 28 نوفمبر 2024، التقى خلالها مسؤولي البلدية لبحث سبل تعزيز الشراكة بين بلدية سبها والوكالة الأميركية للتنمية الدولية في مجال تنمية القطاع الخاص في البلدية. وخلال الزيارة، التقى نورلاند قائد القوات البرية في قوات الشرق الليبي " صدام حفتر "، وناقش معه قضايا حيوية تتعلق بحماية سيادة ليبيا وتوحيد المؤسسات الأمنية.

وفي 26 نوفمبر، استقبل القائد العام لقوات الشرق " خليفة حفتر "، برفقة نجله خالد الذي يتولى رئاسة أركان القوات الأمنية، نائب وزير الدفاع الروسي "يونس بك يفكيروف" في مكتبه في بنغازي، وناقش معه "سبل التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، وتعزيز الجهود المشتركة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة". وتأتي زيارة مسؤولي الجانبين، الأميركي

والروسي، بعد أشهر من تداول تقارير حول عزم واشنطن وحلفائها الأوروبيين زيادة نفوذهما في ليبيا، وتعبيرهما عن قلقهما من تنامي النفوذ الروسي الذي يسعى لبناء "الفيلق الأفريقي" بإشراف يفكيروف، الذي زار بنغازي ست مرات منذ أغسطس 2023، للتمدد نحو دول العمق الأفريقي، انطلاقاً من قواعد عسكرية تابعة لحفتر في الجنوب الليبي.

وفي إطار النفوذ العسكري الروسي المتنامي في ليبيا، كشف موقع إيتاميل رادار، عن هبوط طائرة إليوشن إيل-62 تابعة للقوات الجوية الروسية، قادمة من موسكو، مع توقف في اللاذقية وبنغازي، في 27 نوفمبر الماضي. وقال موقع تتبع الرحلات الإيطالي، إن ما يجعل هذا الأمر جديرًا بالملاحظة بشكل خاص هو التوقف في بنغازي، والذي يؤكد الوجود الروسي القوي في برقة، ويسلط الضوء على الأهمية اللوجستية المستمرة للمنطقة بالنسبة لروسيا. وأضاف إيتاميل رادار، الذي وصف الرحلة بـالـ" مثيرة للاهتمام " إلى حد ما، أنه ليس من قبيل المصادفة أن العديد من مهام المراقبة التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي تتم قبالة الساحل الليبي.

كما كشف موقع أويل برايس، عن تعزيز روسيا علاقاتها مع خليفة حفتر، بهدف تعطيل إمدادات الطاقة الأوروبية، وتوسيع نفوذها الجيوسياسي في شمال أفريقيا. وأضاف الموقع البريطاني في تقرير له، أن موسكو تسعى لإزاحة شركات النفط الغربية، عبر استغلالها لاحتياطيات ليبيا النفطية الضخمة، وزيادة وجودها العسكري في القواعد الرئيسية. ورأى الموقع أن اهتمام ليبيا بالانضمام إلى مجموعة البريكس، ونفوذ روسيا المتزايد، يسلط الضوء على التحولات المحتملة في التحالفات العالمية التي قد تعرض إمدادات الطاقة في أوروبا للخطر.

وأشار الموقع إلى أن ليبيا يمكن أن تزود أوروبا بكميات هائلة من النفط والغاز إذا تم التوصل إلى خطة سلام واتفاقية لتقاسم السلطة بين حفتر في الشرق والدبيبة في الغرب، منوهة إلى إمكانية طرد موسكو لمشغلي النفط والغاز الغربيين واستبدالهم بشركات تابعة لها في حال لم يحدث ذلك.

واعتبر الموقع أنه في حال نجحت موسكو، فلن تتمكن من تسليح موارد الطاقة الليبية فحسب، بل ستتمكن أيضا من الوصول إلى المعادن الثمينة في البلاد وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعزز الموقع معلوماته بما كشفته منصة إيكاد حول إنشاء موسكو عدة جسور جوية إلى قاعدة براك الشاطئ منذ مارس الماضي والإبلاغ عن زيادة نشاطها في 4 قواعد عسكرية "الجفرة، والقرضابية، والخادم، وميناء طبرق"، مشيرة إلى أن موسكو عازمة على استخدام مناطق النفط والغاز في شرق ليبيا كبوابة إلى أفريقيا.

وأخيراً في هذا السياق، أصدر وزراء خارجية مجموعة السبع (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة) بيانا مشتركا أكدوا فيه التزامهم بسيادة ليبيا واستقلالها، مدينين بشدة "الأنشطة الخبيثة" لروسيا في ليبيا، التي قالوا إنها تقوض سيادة ليبيا وأمن المنطقة. وطالب وزراء خارجية مجموعة السبع بانسحاب جميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب فورا من ليبيا.

لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة التركي توافق على مذكرة تفاهم مع ليبيا

أفادت صحيفة يني شفق التركية، المقربة من الحكومة، بموافقة لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة التركي على مذكرة تفاهم بين تركيا وليبيا بشأن وضع القوات التركية في ليبيا.

وستحدد هذه المذكرة، المرسلة إلى الجمعية العامة للبرلمان للمصادقة عليها، القواعد المنظمة لعمل القوات التركية في ليبيا، بما في ذلك استخدام وملكية الممتلكات (المنقولة وغير المنقولة) المخصصة لها، وتخزين المواد العسكرية، واستخدام المركبات البرية والجوية والبحرية، وشراء السلع والخدمات، وإنشاء البنية التحتية والاتصالات، بالإضافة إلى العمليات المالية والقانونية المنظمة لعملها.

وفي سياق متصل، ذكرت يني شفق تصريحات لمصادر بوزارة الخارجية التركية حول مذكرة تفاهم أخرى مع ليبيا، تتعلق بالتعاون في مجال استكشاف واستغلال المحروقات. وأشارت

المصادر إلى مناقشة هذا الموضوع مع الحكومة الليبية، في إطار مبادرات لحل قضية قرار وقف التنفيذ الصادر عن إحدى المحاكم المحلية الليبية. ونقلت الصحيفة عن مصادر الوزارة قولها: "لقد أخبرونا أنهم سيحلون المشكلة وفقا لتشريعاتهم الداخلية. نحن مستعدون للسير على الطريق الذي يقترحونه"، مؤكدة استمرار مبادرة التعاون في مجال الهيدروكربونات بين البلدين.

5. التسليح والتدريبات العسكرية

إيريني: ملتزمون بتنفيذ قرارات حظر الأسلحة المفروض على ليبيا

جددت عملية الاتحاد الأوروبي البحرية "إيريني" التزامها بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة بشأن حظر الأسلحة على ليبيا، من خلال المراقبة المستمرة والسيطرة على السفن التجارية التي تبحر من وإلى ليبيا. وقالت العملية إن السفينة اليونانية HS LIMNOS نفذت عمليات نداء استغاثة واقتراب ودي وعمليات تفتيش على متن السفن التجارية لتنفيذ المهام الموكلة إليها، والتي من بينها مكافحة الإتجار غير المشروع بالأسلحة إلى ليبيا، عبر جمع المعلومات عن الصادرات غير القانونية من النفط وتهريب البشر من خلال الإبلاغ عن المواقف غير القانونية إلى السلطات المختصة.

ونفذت إيريني منذ إطلاقها في عام 2020، ما يقرب من 16500 استجواب لسفن تجارية، وزارت في البحر بطرق ودية أكثر من 650 سفينة، ونفذت 30 عملية صعود لتفتيش الوثائق وشحنات السفن المشبوهة.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر 2024:

- كالعادة شهدت المنطقة الغربية عدة اشتباكات عسكرية بين التشكيلات المسلحة المتصارعة على بسط السيطرة والنفوذ هناك، في ظل غياب سيطرة مركزية من حكومة الدبيبة على هذه التشكيلات. فقد شهدت هذه الفترة اشتباكات

في مدينة الزاوية، بين مجموعة الكابوات التابعة لعثمان اللهب آمر الكتيبة 103 المعروفة بكتيبة السلعة، ومجموعة الغويلات التابعة لآمر قوة الإسناد الأولى محمد بحرون الملقب بالفأر، كما شهدت العاصمة طرابلس اشتباكات مفاجئة، وشهدت أيضا ورشفانة معارك إثر وقوع مشادات بين فريق أمني مشترك لجهازي دعم الاستقرار والردع ببوابة الكتيبة 55 التابعة لمعمر الضاوي.

- تأتي هذه الاشتباكات في وقت يتحدث فيه البعض عن توحيد المؤسسة العسكرية في ليبيا، المجمد منذ أعوام، بعد مشاركة قوتين تابعتين لقوات الشرق والغرب الليبيين في التمرين البحري "فينيكس إكسبرس"، بدولة تونس. وهي خطوة تعتبر متقدمة جدا وتحتاج الكثير من الوقت والجهد للوصول إليها؛ فقبل التوحيد هناك معضلتان لابد من حسمهما كشرط لضمان نجاح عملية التوحيد: الأولى، حل المعضلة الأمنية في المنطقة الغربية والمتمثلة في الفوضى التي تحكم عمل التشكيلات المسلحة هناك، فقبل التوحيد على مستوى البلاد ككل، لابد من استباق ذلك بتوحيد هذه التشكيلات على مستوى غرب البلاد أولاً. الثانية، حل المعضلة السياسية في المنطقة الشرقية والتي تتمحور حول هيمنة أسرة حفتر على بنية السلطة هناك عسكرياً وأمنياً وسياسياً واقتصادياً، وبالتالي أي عملية لتوحيد المؤسسة العسكرية دون أن تأخذ في الاعتبار مصالح ونفوذ هذه العائلة سيكون مصيرها الفشل، إلا إذا استبقت عملية التوحيد حراك ثوري يقود للقضاء أو إضعاف نفوذ حفتر في شرق البلاد.
- استمرار ظاهرة الجريمة المنظمة، بالأخص الهجرة غير الشرعية، وما يرتبط بها من اتجار بالبشر، بما في ذلك حالات القبض على المهاجرين، وإنقاذ حالات أخرى، فضلاً عن الذين يموتون في البحر غرقاً أو الذين يتم فقدانهم في أعماق البحر. كما عاد ملف تهريب الوقود للواجهة بعد أن خفت قليلاً في الفترة الماضية. وفي

ظل الحدود الرخوة أمنياً، برزت ليبيا كمعضلة للحرب الداخلية في السودان، سواء لمرور الأسلحة والتي ضبطتها قوات الجيش السوداني مؤخراً، أو دخول مرتزقة من كولومبيا عبر ليبيا داخل الأرضي السودانية. وأخيراً برز ملف جرائم القتل الجماعي والتي تتولاه محكمة الجنائية الدولية، وكان أهم مؤشراته زيارة خان لليبيا وتقديم إحاطته أمام مجلس الأمن من طرابلس، وبالتالي سيكون هذا الملف حاضراً في قادم الأيام.

- موافقة لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة التركي على مذكرة تفاهم بين تركيا وليبيا بشأن وضع القوات التركية في ليبيا، يشير لمدى حسم تركيا لملف نفوذها العسكري في ليبيا، فهي ضمانة لمصالحها ليس فقط في ليبيا، وإنما أيضا في شرق المتوسط، المنطقة الحيوية جدا بالنسبة للأمن القومي التركي ومصالحها القومية. وبالتزامن يتعمق النفوذ العسكري الروسي في ليبيا يوماً بعد يوم، في وقت تضغط فيه الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيون لاحتواء هذا النفوذ، وبالتأكيد فإن التواجد التركي أحد أدوات هذا الاحتواء، أو على الأقل عامل توازن جيواستراتيجي في هذا السياق.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

مشاورات لاستعادة أصول محفظة ليبيا وخسائر في شركة الاستثمارات الخارجية

استقبل وزير الشباب والرياضة الغيني " بوغولا-هابا "، وفداً ليبياً رفيع المستوى برئاسة وزير الشباب بحكومة الوحدة الوطنية المبعوث الخاص لرئيس الوزراء إلى أفريقيا "فتح الله الزني"، رفقة رئيس مجلس إدارة محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار " مصطفى أبو فناس".

من جانبه، ألقى أبو فناس كلمة خلال اللقاء، أكد فيها على اهتمام المحفظة بتعزيز التعاون المشترك بين البلدين، واستمرار التباحث حول استعادة الأصول المملوكة لها. واستعرض أبو فناس، تواجد المحفظة في العديد من الدول الأفريقية، مؤكداً سعيها المستمر للحفاظ على هذا الوجود وتطويره.

وفي سياق آخر، كشف تقرير ديوان المحاسبة لعام 2023 عن خسائر مالية كبيرة مُتراكمة في العديد من الشركات التابعة للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية، مُسلطاً الضوء على أداء مالي ضعيف في مختلف البلدان الأفريقية والأوروبية. وأبرز التقرير تآكلاً مستمرًا لرأس مال شركة لإيكو في زامبيا، حيث انخفض من 9.3 ملايين دولار في عام 2008 إلى 2.7 مليون دولار في عام 2022. كما أشار إلى خسائر متراكمة لشركة لإيكو في تشاد بلغت 68 مليون دولار، أي ما يعادل 84% من رأس مال الشركة. وفي أوغندا، تكبدت شركة لإيكو، المالكة لفندق فيكتوريا، خسائر تشغيلية وصلت إلى 2.038 مليون دولار. كما سجّلت الشركة في تنزانيا، المالكة لفندق بحري بيتش، خسائر تراكمت بين عامي 2018 و2022 بقيمة 6 ملايين دولار، أي ما نسبته 85% من رأس مالها.

كما سجلت شركة السياحة والمؤتمرات (STC) خسائر بلغت 43 مليون دولار نتيجة إغلاق فندق لإيكو جربة في تونس. كما تكبدت شركة لإيكو في تونس نفسها خسائر تجاوزت 50% من رأس مالها، نتيجة الإهلاكات وإغلاق الفندق المذكور. وسجلت شركة لإيكو في الكونغو خسائر

متتالية خلال السنوات الخمس الماضية بلغت 18.5 مليون دولار. وفي مالي، تعرضت الشركة لخسارة 11 مليون يورو وخسائر مُتراكمة بنسبة 45% من رأس مالها في عام 2022. أما في غينيا بيساو، فقد بلغت خسائر الشركة 13 مليون دولار خلال الخمس سنوات السابقة.

كما أشار التقرير إلى سحب الحكومة السودانية لأرض مشروع غرب القولد التابعة لشركة لإيكو في السودان، بمساحة 70 ألف هكتار، بقيمة تقديرية تبلغ 140 مليون دولار. وفي تونس، سجلت شركة تورقناس خسائر بلغت 7.8 ملايين دينار تونسي، بينما سجلت شركة لا فتريد القابضة في هولندا خسائر بقيمة 6.9 ملايين يورو رغم عدم تقديمها أي نشاط. وفي ليبيا، سجلت شركة تطوير للاستثمار العقاري والسياحي خسائر متراكمة بلغت 50 مليون دينار، مقابل إيرادات بلغت 337 ألف دينار فقط، كما سجلت شركة المباشر للاستشارات الهندسية خسائر فاقت 105% من رأس مالها.

عقد اجتماع لمتابعة نتائج المنتدى الاقتصادي الليبي الإيطالي

عُقد اجتماع لمتابعة نتائج وتوصيات المنتدى الاقتصادي الليبي الإيطالي، بحضور رئيس اللجنة التحضيرية، وزير الدولة لشؤون رئاسة حكومة الوحدة الوطنية، ورؤساء اللجان الفنية والصالونات الاقتصادية، وسفير إيطاليا لدى ليبيا ومساعده، بالإضافة إلى الفريق الإيطالي المكلف من السفارة بمتابعة التوصيات.

واستعرض وكيل وزارة الاقتصاد ورئيس اللجنة المعنية ملخصاً لنتائج وتوصيات رؤساء الصالونات الاقتصادية، والتي تتطلب التنسيق مع الجانب الإيطالي عبر السفارة لتفعيل هذه التوصيات، وتوحيد الجهود لدعوة القطاع الخاص الإيطالي وفق الأولويات التي حددتها الصالونات الاقتصادية المنعقدة. كما قدم رؤساء صالونات (التنمية والإعمار، والتعدين، والصيد البحري، والاستثمار الزراعي، والصناعات الدوائية) ملخصاً لما تم التوصل إليه بين المشاركين،

مشيرين إلى الاحتياجات الرئيسية لسوق العمل الليبي في القطاعين الخاص والعام، والتي تمثل أولوية للتعاون الليبي الإيطالي.

وفي ذات السياق، قام سفير إيطاليا لدى ليبيا "جيانلوكا ألبريني" رفقة أعضاء في السفارة، بزيارة إلى الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس، حيث كان في استقباله رئيس الاتحاد العام "محمد الرعيض" والمدير العام والمستشارين بالاتحاد ورئيس غرفة طرابلس " أنور أبو ستة " ورئيس مجلس إدارة شبكة ليبيا للتجارة " امحمد الدرويش ".

وأبدى الطرفان رغبتهما في تنمية وتطوير التعاون في عدة مجالات؛ منها مجال السياحة والطيران والتدريب والتكوين المهني، وأكدا على الرابط التاريخي والجغرافي الذي يربط البلدين؛ ليمكن إيطاليا من أن تكون بوابة أوروبا لليبيا وتكون ليبيا بوابة أفريقيا لإيطاليا، خاصة أن دولة إيطاليا تحتل المركز الأول كشريك اقتصادي لدولة ليبيا، وأهم مستثمر في قطاع النفط والغاز.

المبروك يلتقي سفيري تركيا وألمانيا وشركات فرنسية توقع عقود مع بلقاسم

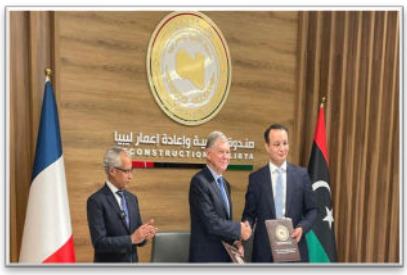

التقى وزير المالية بحكومة الوحدة الوطنية "خالد المبروك"، في 25 نوفمبر 2024، القائم بأعمال السفير الألماني في ليبيا " سفين كروسبه ".

وناقش الجانبان أبرز أوجه التعاون المشترك وسبل تطويرها، كما تناول اللقاء مناقشة المساعدة في تنفيذ برنامج الميكنة وتطوير العمل بالوزارة، بالتوازي مع تنفيذ برنامج إصلاح المالية العامة الذي تسعى الوزارة إلى تطبيقه بدعم من أطراف دولية. إلى جانب ذلك، ناقش الطرفان التعاون في مجالات التدريب وسبل مكافحة غسيل الأموال، وتشجيع الشركات الألمانية على العودة للعمل في ليبيا، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي نفس اليوم، التقى وزير المبروك مع السفير التركي لدى ليبيا " غوفن بيغيتش ". وجرى استعراض الترتيبات لعقد لقاء مشترك بين وزيري مالية البلدين لتبادل وجهات النظر حول

سبل تعزيز التعاون، بما يشمل عودة الشركات التركية إلى السوق الليبية، ومعالجة التحديات والتراكمات السابقة المتعلقة بهذا الجانب. وناقش الجانبان خلال اللقاء العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وتشجيع الاستثمار، وفتح آفاق التعاون في المجال الضريبي. كما تطرق النقاش إلى استكمال المباحثات المتعلقة بإبرام اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين البلدين.

كما أعلنت السفارة الفرنسية توقيع مذكرتي تفاهم بمدينة بنغازي بين شركات فرنسية وصندوق إعادة الإعمار، في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. لأولى مع شركة بيزنس فرانس، والثانية مع اتحاد انفرانوم الذي يضم أكثر من 200 شركة فرنسية متخصصة في البنى التحتية الرقمية. ووفقا للسفارة، فقد جاء توقيع هذه المذكرات في ختام زيارة وفد من الشركات الفرنسية، بقيادة بيزنس فرانس إلى ليبيا، يومي 26 و27 نوفمبر، والتي تعد الرابعة من نوعها خلال العامين الماضيين، بعد زيارات سابقة لطرابلس وبنغازي ودرنة. وضم الوفد الفرنسي عددا من الشركات العاملة في قطاعات حيوية، منها البنية التحتية والمياه والصحة والتنمية المستدامة.

2. المؤسسة الوطنية للنفط

زيادة غير مسبوقة في إنتاج النفط الليبي ومساعي لزيادة صادرات الغاز لأوروبا

أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط أن الإنتاج النفطي يشهد زيادة غير مسبوقة منذ أكثر من 11 عاماً. وقالت المؤسسة في بيان: " سجلت مؤشرات إنتاج حقول النفط الليبية رقماً إضافياً في سلسلة الزيادات التصاعدية للإنتاج، حيث بلغت معدلات إنتاج النفط الخام والمكثفات 1,380,470 برميلاً، في حين وصل إنتاج الغاز إلى 198,190 برميلاً مكافئاً". وأضاف البيان: "كما سجلت شركة الواحة وحدها في يوم واحد إنتاج 350,549 برميلاً من النفط الخام، وهو معدل لم تحققه الشركة منذ أكثر من 11 عامًا.

كما أعلن وزير النفط والغاز المكلف في حكومة الوحدة الوطنية "خليفة عبد الصادق"، خلال مشاركته في منتدى إسطنبول للطاقة، عن خطط ليبيا لزيادة صادرات الغاز الطبيعي والكهرباء إلى أوروبا. جاء ذلك خلال جلسة بعنوان "التحديات والفرص لمستقبل مرن"، ضمن المنتدى الذي تنظمه وكالة الأناضول برعاية وزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية. وكشف عبد الصادق عن استراتيجية ليبيا لزيادة الاعتماد على تصدير الغاز، مستغلة موقعها الجغرافي المتميز في شمال أفريقيا الذي يجعلها مرشحة للاستثمار في الطاقة الشمسية.

مقايضة النفط بالمحروقات ملف يتصدر مباحثات رؤساء كبرى مؤسسات البلاد

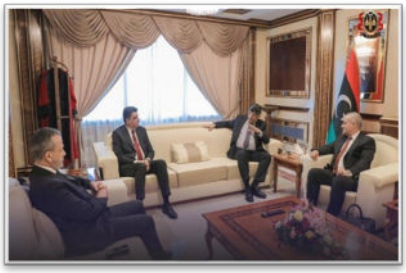

عُقد اجتماع رفيع المستوى في 20 نوفمبر 2024، ضم النائب العام "الصديق الصور" ورئيس ديوان المحاسبة "خالد شكشك" ومحافظ مصرف ليبيا المركزي "ناجي عيسى" ورئيس لجنة إدارة المؤسسة الوطنية للنفط "فرحات بن قدارة"، لبحث سبل مكافحة ظاهرة تهريب الوقود وتداعياتها على الاقتصاد الليبي. وقد ناقش الحضور نتائج التدابير القضائية المتخذة ضد الجماعات المنظمة المتورطة في عمليات التهريب، بالإضافة إلى دراسة كلفة المحروقات المستوردة وملاءمتها للاحتياجات المحلية. كما تطرق المجتمعون إلى مدى توافق آلية مقايضة النفط الخام مع قواعد إدارة المال العام، حيث طرحت مقترحات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء تنامي ظاهرة تهريب الوقود، وذلك بالتعاون مع السلطتين التنفيذية والتشريعية بهدف إصلاح الخلل في الموازنة العامة للدولة.

وفي 29 نوفمبر، أعلن رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، عن خطة لإنهاء عملية مبادلة النفط بالوقود. وتأتي هذه الخطوة بحسب المنفي في إطار جهود الحكومة لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في القطاع النفطي، بناءً على خارطة الطريق السياسية وقرارات مجلس الأمن الدولي. وشدد المنفي على أهمية الرقابة الليبية الفعّالة، لا سيما دور اللجنة المالية العليا في إدارة إيرادات النفط والغاز بشكل شفاف ومنصف. وأكد المنفي أن الإصلاح المالي

يشكل حزمة واحدة بدأت بحوكمة المصرف المركزي، مشيرا إلى ضرورة تطبيق الإشراف الوطني المشترك على عمليات تسويق النفط ومشتريات الوقود، ووضع آليات فعالة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

وأظهر تقرير ديوان المحاسبة للعام المالي 2023، الذي لم ينشر بشكل رسمي، استمرار نهج مبادلة النفط الخام مقابل محروقات، مشيرا إلى بلوغ حجم الدعم أكثر من 41 مليار دينار. وكشف التقرير أن هذا المبلغ صرف دون إثباته في سجلات وزارة المالية، ما تسبب في تشوه بيانات الدولة المالية وإظهارها على غير حقيقتها. فيما قال بن قدارة، إن سداد المحروقات، لا يتم عبر مبادلة النفط، بل يتم عبر آلية حساب مقاصة لتسوية قيمة المحروقات مع الجهات التي تستورد النفط الليبي. وأشار بن قدارة إلى أن هذه الآلية، التي اعتُمدت منذ عام 2021 بقرار من رئاسة الوزراء، جاءت نتيجة تعثر الميزانيات المخصصة لتوريد المحروقات، مؤكدا أن حساب المقاصة يخضع لرقابة صارمة من قبل ديوان المحاسبة.

الدبيبة يعمم قرار إعفاء عون من منصبه والأخير يستغرب تجاهل أحكام القضاء

عمم رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، قرار إعفاء "محمد عون" من منصبه وزيرا للنفط على مجلس الطاقة ووزارة النفط والمؤسسة الوطنية للنفط. وردا على ذلك، قال عون في رسالة مفتوحة إلى الشعب الليبي، إن قرار رئيس حكومة الوحدة الوطنية بإعفائه من منصبه باطل قانونيا. وأكد عون أن القرار صدر في 6 يونيو 2024، لكنه لم يعمم إلا في 21 نوفمبر، مشيرا إلى أن محكمة استئناف طرابلس أصدرت حكمين بالصيغة التنفيذية لإبطال تكليف وكيل وزارة النفط لتسيير مهام الوزارة. واتهم عون رئيس الحكومة بازدراء الأحكام القضائية، واصفا قرار إقالته بأنه "تشف وانتقام شخصي وإساءة استعمال للسلطة"، مؤكدا التزامه بالنزاهة والشفافية في عمله.

ونفى عون وقوعه في أي ممارسات فساد مالي أو إداري، مشيرا إلى أنه لم يسع لمنصب الوزارة، وأن إصراره على البقاء في منصبه هو دفاع عن المصالح العليا للبلاد وحماية ثرواته. واختتم عون رسالته بالتأكيد على استمراره في متابعة القضية عبر الطرق القانونية، مطالبا الجهات التشريعية والسيادية والتنفيذية بإنفاذ الأحكام القضائية.

وأصدرت هيئة الرقابة الإدارية في مارس الماضي قرارا يقضي بوقف عون احتياطيا عن العمل لدواعي التحقيق معه، ليصدر الدبيبة إثر ذلك قرارا بتكليف وكيل وزارة النفط والغاز " خليفة عبد الصادق "، بتسيير مهام الوزارة. وفي مايو الماضي رفعت هيئة الرقابة الوقف الاحتياطي عن عون، لتعلن الصفحة الرسمية لوزارة النفط في آخر مايو عودة عون لمباشرة مهام وزير النفط. ولكن الدبيبة رفض ذلك ضمنيا، وذلك بمخاطبته أمين منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك بأن خليفة عبد الصادق مستمر في عملة وزيرا للنفط والغاز.

3. المصرف المركزي

النواب يخفّض ضريبة الدولار ونمو احتياطي المصرف المركزي وزيادة في التضخم

خاطب مجلس النواب، مصرف ليبيا المركزي بشأن تخفيض قيمة الرسم المفروض على سعر الصرف الرسمي إلى 15% لكل الأغراض. وبحسب القرار، يستخدم الإيراد المتحقق من الرسم الضريبي في تغطية نفقات المشروعات التنموية، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، أو يضاف إلى الموارد المخصصة لدى مصرف ليبيا المركزي لسداد الدين العام بموجب قانون مجلس النواب رقم (30) لسنة 2023.

كما أثار الارتفاع الكبير في أرباح المصارف التجارية الليبية، البالغ نحو 1.6 مليار دينار (الدولار = 4.8 دنانير)، حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي، مقارنة بـ 668 مليون دينار للفترة نفسها، خلال العام الماضي، جدلاً في الأوساط الاقتصادية حول دلالات هذه الأرباح، وأثرها بالقطاع المصرفي. ووفق عاملين في القطاع المصرفي، فإن هذه الأرباح تعكس تطوراً إيجابياً في أداء

البنوك، مشيرين إلى أن زيادة العمولات والرسوم تُعد مكوناً طبيعياً لدخل المصارف في ظل انخفاض الأنشطة الائتمانية، بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة، كما اعتبروا أن هذه الأرباح قد تساهم في تعزيز قدرة المصارف على دعم الاقتصاد وتمويل المشاريع المستقبلية، شريطة تحسين الإدارة المالية ومواجهة المخاطر المرتبطة بالسيولة والديون المتعثرة.

وفي ذات السياق، شهد مصرف ليبيا المركزي نمواً كبيراً في احتياطيات الأصول الأجنبية بنهاية عام 2023 مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ إجمالي الأصول الأجنبية للمصرف في نهاية عام 2023 حوالي 89.67 مليار دولار، بزيادة قدرها 4.8 مليارات دولار، ما يعادل نسبة نمو بلغت 6% مقارنة بعام 2022، وفقًا للتقرير السنوي لديوان المحاسبة الصادر حديثاً. وأشار ديوان المحاسبة إلى ارتفاع في احتياطيات النقد الأجنبي بنسبة 7% مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ إجمالي الاحتياطيات 59.81 مليار دولار، ما يعادل حوالي 285.6 مليار دينار ليبي. جاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة في قيمة الأصول النقدية المسجلة في التداول والبالغة 9.4 مليارات دولار، مما يشير إلى تحسن تدريجي في تغطية العملة المحلية.

وأظهر التقرير تحسناً لافتاً في المحفظة الاستثمارية، التي بلغت قيمتها 71 مليار دولار، بزيادة بلغت 2.93 مليار دولار، بنسبة ارتفاع قدرها 4% عن العام الماضي. أما بالنسبة للذهب، فقد شهد رصيد الذهب في احتياطيات مصرف ليبيا المركزي قفزة كبيرة، حيث ارتفع إلى 1.95 مليار دولار، بزيادة هائلة بلغت 1.94 مليار دولار، وهو ما يعكس خطوة استراتيجية لزيادة احتياطي الذهب بما يعزز من استقرار الوضع المالي للبلاد. من ناحية أخرى، ارتفعت عوائد المحفظة الاستثمارية في المصرف بنسبة 209%، حيث بلغ إجمالي العوائد في 2023 حوالي 2.8 مليار دولار، بزيادة بلغت 1.9 مليار دولار عن العام 2022. وتعتبر هذه الزيادة نتيجة للارتفاع الكبير في عوائد الودائع الأجنبية وسندات الخزينة. وأظهر التقرير أيضاً تحسناً في التوزيع الجغرافي للأصول، حيث بلغت قيمة الودائع الأجنبية بالخارج 43.4 مليار دولار، أي ما يعادل 207.3 مليارات دينار ليبي، مشيراً إلى استثمارات متعددة في بنوك خارجية وفي مؤسسات ليبية للاستثمار.

وأخيراً، كشف مصرف ليبيا المركزي عن ارتفاع معدل التضخم في ليبيا خلال الربع الثالث من العام الحالي حيث وصل إلى 2.6%، مقارنة بـ 1.5% بداية العام الجاري. وقالت إدارة البحوث والإحصاء التابعة للمصرف في نشرتها الاقتصادية للربع الثالث من العام 2024، إن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفعت لتسجل 303.1 نقطة بزيادة تجاوزت 8 نقاط على أساس سنوي والمسجلة خلال العام الماضي في الفترة نفسها. وفي وقت سابق توقع البنك الدولي أن يستقر مستوى التضخم في ليبيا عند 2.4% خلال العامين 2024 و2025، بفضل انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية والتقدم نحو إعادة التوحيد الكامل لمصرف ليبيا المركزي. وسجل عام 2023 انخفاضا في معدل التضخم حيث بلغ 2.4%، مقارنة بالعام 2022 الذي سجل معدل تضخم مرتفع بلغ 4.6%.

- **جدول رقم (1)- أرباح المصارف الليبية**

الفترة الزمنية	الأرباح
حتى نهاية الربع الثالث من عام 2024	1.6 مليار دينار
حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023	668 مليون دينار

- **جدول رقم (2) – القيم بـ مليار دولار**

البند	2022م	2023م	معدل النمو
احتياطيات النقد الاجنبي	55.63	59.81	% 7
احتياطيات الأصول الأجنبية	84.87	89.67	% 6
المحفظة الاستثمارية	68.1	71	% 4
عوائد المحفظة الاستثمارية	0.9	2.8	% 209
رصيد الذهب	0.01	1.95	% 195
معدل التضخم	% 4.6	%2.4	

المركزي يُحمّل الوطنية للنفط مسؤولية تأخر المرتبات والأخيرة تنفي

قال مصدر من المصرف المركزي، إن تأخر إحالة إيرادات النفط إلى المصرف يعيق بشكل كبير قدرته على تمويل المرتبات وتغطيتها بشكل طبيعي. وأرجع المصرف تصريحاته إلى عدم إحالة المؤسسة الوطنية للنفط أي إيرادات منذ الأول من نوفمبر الجاري إلى خزينة المصرف. واعتبر المصرف أن الإيرادات النفطية تُعد المصدر الرئيسي لتوفير السيولة اللازمة لتمويل النفقات العامة، مشددًا على ضرورة التنسيق لتفادي أي تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني وحقوق العاملين. ووفق المركزي، فتقدر قيمة المرتبات الشهرية بحوالي 5 مليارات دينار ليبي، مشيرا إلى أن القرض الممنوح لحكومة الوحدة الوطنية لتغطية مرتبات شهر أكتوبر الماضي لم يتم تغطيته من الحكومة حتى الآن.

وقالت المؤسسة في بيان لها، إنها لم تتأخر يوما في تحويل الإيرادات، مشددة على حرصها على إرسال المبالغ قبل موعد صرف مرتبات موظفي القطاع العام. وأشار البيان إلى أن المؤسسة لم تكن سببا في أي تعثر في صرف المرتبات، مشيرة إلى أن التراجع الذي شهدته إيرادات النفط في الآونة الأخيرة يعود إلى أزمة البنك المركزي وما نتج عنها من إقفالات، بالإضافة إلى توقف إنتاج حقل الشرارة النفطي. وأشار البيان إلى أن المؤسسة تقارب تحقيق أعلى معدلات إنتاج النفط والغاز، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنماء.

في المقابل، أكد وزير المواصلات في حكومة الوحدة الوطنية "محمد الشهوبي"، بصفته المستشار المالي لرئيس الوزراء، أن عملية صرف مرتبات موظفي الدولة عن شهري نوفمبر وديسمبر 2024 تسير بشكل طبيعي، نافياً الشائعات المتداولة حول تأخر صرفها. وأوضح الشهوبي أن جميع المتطلبات الخاصة بمرتبات الجهات الممولة قد تم تسويتها بالتنسيق مع مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط، مشددا على أن عملية الصرف تجري وفق الجدول الزمني المحدد، ودون أي تأخير.

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر 2024:

- في هذا التقرير، شهدت المؤشرات الاقتصادية عدة تطورات إيجابية كالتالي:

1. إعلان المؤسسة الوطنية للنفط حدوث زيادة غير مسبوقة للإنتاج النفطي منذ أكثر من 11 عاماً، حيث بلغت معدلات إنتاج النفط الخام والمكثفات 1,380,470 برميلاً، في حين وصل إنتاج الغاز إلى 198,190 برميلاً مكافئاً.
2. إعلان خليفة عبد الصادق عن خطط ليبيا لزيادة صادرات الغاز الطبيعي والكهرباء إلى أوروبا.
3. تخفيض قيمة الرسم المفروض على سعر الصرف الرسمي إلى 15% لكل الأغراض.
4. الارتفاع الكبير في أرباح المصارف التجارية الليبية، البالغ نحو 1.6 مليار دينار حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي،
5. نمو كبير في احتياطيات الأصول الأجنبية بنهاية عام 2023 مقارنة بعام 2022، حيث بلغ إجمالي الأصول الأجنبية للمصرف في نهاية عام 2023 حوالي 89.67 مليار دولار، بزيادة قدرها 4.8 مليارات دولار، ما يعادل نسبة نمو بلغت 6% مقارنة بعام 2022.
6. ارتفاع في احتياطيات النقد الأجنبي بنسبة 7% في 2023 مقارنة بالعام 2022، حيث بلغ إجمالي الاحتياطيات 59.81 مليار دولار، ما يعادل حوالي 285.6 مليار دينار ليبي.
7. تحسن لافت في المحفظة الاستثمارية، التي بلغت قيمتها 71 مليار دولار، بزيادة بلغت 2.93 مليار دولار، بنسبة ارتفاع قدرها 4% عن العام 2022. وارتفاع عوائد المحفظة الاستثمارية في المصرف بنسبة 209%، حيث بلغ إجمالي العوائد في 2023

حوالي 2.8 مليار دولار، بزيادة بلغت 1.9 مليار دولار عن العام 2022. وحدوث قفزة كبيرة في رصيد الذهب في احتياطيات مصرف ليبيا المركزي، حيث ارتفع إلى 1.95 مليار دولار.

- وفي هذا التقرير شهدت المؤشرات الاقتصادية عدة تطورات سلبية كالتالي:

1. خسائر مالية كبيرة مُتراكمة في العديد من الشركات التابعة للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية، في مختلف البلدان الأفريقية والأوروبية، بالأخص شركة لإيكو.
2. ظاهرة تهريب الوقود ومقايضة النفط الخام بالمحروقات وانعكاساتها السلبية على الشفافية وإدارة المال العام.
3. تعميم الدبيبة، قرار إعفاء محمد عون من منصبه كوزير للنفط على مجلس الطاقة ووزارة النفط والمؤسسة الوطنية للنفط. واعتراض الأخير على القرار واعتباره باطلا قانونيا، وهو يكشف حجم التخبط المؤسساتي في الدولة الليبية.
4. ارتفاع معدل التضخم في ليبيا خلال الربع الثالث من العام الحالي حيث وصل إلى 2.6%، مقارنة بـ 1.5% بداية العام الجاري.
5. تأخر إحالة إيرادات النفط إلى المصرف مما أعاق بشكل كبير قدرته على تمويل المرتبات وتغطيتها بشكل طبيعي، خاصةً وأن الإيرادات النفطية تُعد المصدر الرئيسي لتوفير السيولة اللازمة لتمويل النفقات العامة.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

الدبيبة يبحث مع بلديات من الجبل الغربي والخمس ملفات خدمية وسياسية

ناقش رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، مع عمداء بلديات الجبل الغربي: الأصابعة وككلة والقواليش والمشاشية ويفرن والقلعة، إضافة إلى عدد من أعيانها، أبرز الملفات الخدمية والتنموية والاجتماعية بالمنطقة. واستعرض رؤساء الأجهزة التنفيذية في البلديات المشاريع التنموية الجارية ونسب إنجازها، بالإضافة إلى المشاريع المدرجة ضمن الخطة التنموية القادمة. وأصدر الدبيبة تعليمات بإعطاء الأولوية لمشاريع المياه والصرف الصحي والتعليم والصحة، مع التركيز على استكمال المشاريع الجارية، خاصةً مشروع الإمداد المائي ببلديات الجبل الغربي.

كما استقبل الدبيبة رئيس وأعضاء المجلس البلدي في الخمس وعددا من أعيان المدينة، بحضور وزيري المواصلات والدولة لشؤون رئيس الحكومة ومديري الأجهزة التنفيذية. وأشاد الدبيبة بجهود الأجهزة التنفيذية بتفعيل عدد ما يزيد عن 98 مشروعا تنمويا من مدارس ومستشفيات ومياه وطرق فرعية ورئيسية، إلى جانب تطوير الطريق الساحلي الذي يشكل أهمية للمدينة بشكل كبير. وأكد الدبيبة على ضرورة العمل بشكل جاد في تطبيق القانون رقم 59 لسنة 2012، بشأن تفعيل الإدارة المحلية ونقل الاختصاصات القطاعية.

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

الانتخابات البلدية.. إعمار تفوز في مصراتة ولا فائز في الزنتان ونسمة

قال رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات " عماد السايح "، إن نسبة الاقتراع في انتخابات المجالس البلدية المجموعة الأولى، التي جرت في 58 بلدية، بلغت أكثر من 77%. وأضاف السايح في مؤتمر صحفي حول إعلان النتائج الأولية لانتخابات البلدية، في 24 نوفمبر 2024، أن هذه النسبة هي

الأعلى التي تسجلها المفوضية حتى الآن مقارنة بالعمليات الانتخابية السابقة، مشيرًا إلى أن تأمين الانتخابات البلدية كان على مستوًى عالٍ جدًّا، وفق تعبيره. وفي الانتخابات البلدية الأكبر في المجموعة الأولى، أعلنت المفوضية فوز " قائمة إعمار " في انتخابات بلدية مصراتة، وفوز (فتحي التركي، وجبريل الرعيض، وعثمان عيسى، وإيهاب البيرة) في تنافس الأفراد.

كما أعلنت المفوضية الإلغاء الجزئي للانتخابات في بلدية الشويرف، بسبب وجود خرق في أحد المراكز الانتخابية في الشويرف، يتمثل في التعدي على أصوات الناخبين في إحدى المحطات، وفق السايح.

كما أرجع رئيس المفوضية سبب زيادة الأيام قبل إعلان النتائج إلى التدقيق في طلبات المراجعة وليس للكشف عن التزوير. وأضاف السايح أن المفوضية تسلمت 92 طلبًا للمراجعة، لافتًا إلى استلام مركز العد والإحصاء 1550 استمارة نتائج، تطلبت مراجعتها العودة إلى صناديق الاقتراع. كما أفاد رئيس المفوضية باستلام لجنة الشكاوى 38 اعتراضًا وشكوى خارج صناديق الاقتراع، مؤكدًا أنها لا تؤثر في نتائج الانتخابات، على حد قوله. وأعلن رئيس المفوضية، تحديد موعد انتخابات المجموعة الثانية من المجالس البلدية ليكون في 25 يناير المقبل، مع بدء فترة الطعون الانتخابية في 25 نوفمبر ولمدة 15 يومًا.

كما أعلن رئيس مفوضية الانتخابات تساوي الأصوات في انتخابات القوائم ببلديتي الزنتان ونسمة، موضحًا أنهم سيلجؤون إلى القرعة للفصل في القائمتين بعد انتهاء فترة الطعون، وفقًا لما تنص عليه اللائحة التنفيذية لانتخاب المجالس البلدية، وفق قوله. وفي السياق ذاته، دعت المفوضية كافة المترشحين، فردي أو قائمة، إلى تقديم تقرير مالي مفصل للمفوضية مصدقًا من محاسب قانوني، يتضمّن إجمالي الإيرادات المتحصل عليها أثناء حملته الانتخابية والمصروفات خلال 10 أيام من تاريخ يوم الاقتراع. وأوضحت المفوضية أنه ستُحجب النتيجة النهائية للمرشح أو القائمة في حال عدم تقديم ذلك، بحسب قولها.

وقد ثمن رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، عملية إقبال الليبيين على المشاركة في الانتخابات البلدية والتي اعتبرها علامة دالة على رغبتهم في الاستقرار والأمن والمشاركة في صنع القرار. وأضاف عقيلة أن الأرض خصبة لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والتي لا يوجد أي مبرر لتأخيرها. من جهته اعتبر رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، أن نجاح الانتخابات البلدية وسيرها بطريقة سلسة وآمنة دليل آخر ضد من يحاول اختراع مراحل انتقالية جديدة شرطا لإجراء الانتخابات.

ورأى الدبيبة أن هذه الإرادة التي يمتلكها الليبيون في التعبير عمن يمثلهم، يصادرها الممددون لأنفسهم بعدم صياغة قوانين انتخابية عادلة وقابلة للتطبيق.

وبارك خالد المشري ومحمد تكاله -اللذان يتنازعان رئاسة مجلس الدولة- إجراء الانتخابات البلدية، قائلين إنها تؤكد إمكانية إجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية في البلاد. وعبر المشري عن أسفه لضعف المشاركة مقارنة بالانتخابات السابقة، داعيا المواطنين إلى التسجيل والمشاركة الفعالة في الانتخابات المقبلة، باعتبارها مفتاح التغيير وبناء المستقبل الذي يطمح إليه الشعب الليبي. كما ثمن المشري دور مفوضية الانتخابات في إنجازها الاستحقاق الانتخابي، متطلعا أن تكون بادرة خير، تمهد الطريق لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية شاملة في كامل التراب الليبي.

كما أشادت البعثة الأممية للدعم في ليبيا بنجاح إجراء عملية الاقتراع للمجموعة الأولى من المجالس البلدية. وأثنت البعثة على عمل الأجهزة الأمنية التي شاركت في تأمين إجراء هذه الانتخابات. وأكدت التزامها بدعم العملية الانتخابية في ليبيا وضمان نتيجة تعكس إرادة الشعب الليبي. وقالت إن الانتخابات البلدية تشكل خطوة مهمة نحو تعزيز الديمقراطية وضمان حوكمة مسؤولة ومستجيبة لتطلعات الشعب، كما تضمن شرعية المؤسسات الليبية.

وكذلك رحبت دول (2+3) متمثلة في أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، بإعلان مفوضية الانتخابات عن نتائج البلدية. وأشادت الدول الخمس في بيان لها، بنجاح المفوضية

في إدارة العملية الانتخابية والأدوار المهمة للسلطات والمجتمع المدني في نجاحها. كما دعا بيان الدول إلى اغتنام الزخم الإيجابي لبدء الجولة الثانية من الانتخابات البلدية وتأمينها، آمله في استغلال هذه الخطوة لتطوير خارطة طريق نحو انتخابات وطنية.

استمرار الجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة الليبية

استقبل رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة " المبعوث الخاص الألماني " كرستيان بوك"، حيث ناقش اللقاء مستجدات العملية السياسية في ليبيا، وسبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين. بدوره، هنأ المبعوث الألماني الدبيبة على نجاح المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية التي شملت 58 بلدية، مشيدًا بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة لضمان تأمين الانتخابات بالشكل المطلوب وتحقيق الشفافية والنزاهة. كما أثار رئيس مجلس النواب الليبي " عقيلة صالح "، خلال لقائه نظيره الإيطالي " لورينزو فونتانا "، في روما، أزمة بلاده السياسية، وتحدث عن حاجتها إلى حكومة موحدة لإجراء الانتخابات المعطلة، كما دافع عن مجلسه في سن القوانين اللازمة لهذا الاستحقاق.

وبدأ صالح زيارة إلى روما، في 28 نوفمبر الماضي، والتي قال عنها المتحدث باسم مجلس النواب الليبي "عبد الله بليحق "، إنها جاءت إلى روما بناءً على دعوة رسمية من مجلس النواب الإيطالي.

كما نظمت البعثة الأممية في ليبيا ورشة عمل على مدى يومين (24-25 نوفمبر) في تونس، ضمّت ممثلين عن اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ولجانها الفرعية. ووفقا للبعثة الأممية، فقد هدفت الورشة إلى تعزيز آلية التنسيق الخاصة باتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا، ومناقشة التحديات القائمة في سبيل تنفيذه بشكل كامل. وتناول المشاركون خطة العمل المشتركة لخروج المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا، بالإضافة إلى استمرار

عملية نزع الألغام ومخلفات الحرب. وأكد جميع المشاركين -بحسب البعثة الأممية- التزامهم الكامل باتفاق وقف إطلاق النار.

وقد وجهت " ستيفاني خوري " القائمة بأعمال المبعوث الأممي في ليبيا، رسائل عدة إلى المواطنين والساسة خلال زيارتها جنوب ليبيا. جاء ذلك بالتزامن مع احتضان أنقرة اجتماعاً، الخميس، اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بهدف العمل على استقرار ليبيا، وتقديم الدعم والمساهمة في تطوير الأنشطة المشتركة. وزار وفد مشترك من وكالات الأمم المتحدة، مدينة سبها، في 27 نوفمبر، برئاسة خوري التي قالت إن المنطقة الجنوبية من بين أولويات الأمم المتحدة. والتقى الوفد الأممي مسؤولين مدنيين وعسكريين وقيادات المجتمع المدني، وأفراداً من المجتمع المحلي في الجنوب لمناقشة القضايا المحلية الملحة، والمسارات المحتملة لتحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم.

وناقش مع كبار المسؤولين العسكريين تحسن الوضع الأمني في الجنوب وتحديات أمن الحدود. من جهتها، ناقشت خوري الوضع السياسي والأمني في الجنوب، وشجعت القادة المحليين على المشاركة في رسم مستقبل ليبيا في العملية السياسية التي تيسرها البعثة. كما سلطت الضوء على أهمية الإدارة العادلة والمنصفة للموارد والمعاملة المتساوية لجميع الليبيين.

وسط اعتراض تكاله.. المشري يرحب ببيان البعثة حول أزمة رئاسة مجلس الدولة

رحب خالد المشري بما صدر عن البعثة الأممية بشأن الأزمة المتعلقة برئاسة المجلس الأعلى للدولة، مثمنا الجهود المبذولة من قبل المبعوثة بالإنابة ستيفاني خوري لحل الأزمة. وأكد المشري في بيان، أهمية الحفاظ على وحدة المجلس واستقلاليته وعملية التداول السلمي التي طالما كانت موجودة داخله، والمترسخة في ذهن أعضائه. واعتبر المشري أن ما حدث في الانتخابات التي جرت في جلسة رسمية للمجلس في أغسطس الماضي، من خلافات حول عملية التصويت

للرئاسة عطل قدرة المجلس على القيام بمسؤولياته الوطنية. كما جدد المشري تأكيده على ما جاء في بيان البعثة بضرورة احترام القضاء وأحكامه لتحقيق الاستقرار والوحدة.

واعتبر المشري أن تكاله استمر في سياسة الهروب إلى الأمام، باتخاذه إجراءات أحادية ليس لها أي أثر قانوني، ولن تزيد إلا من حالة التوتر والانقسام في المجلس، على حد تعبيره.

وكان تكاله قد عبّر عن اعتراضه على تصريحات البعثة الأممية، وطالبها بعدم التدخل واحترام المجلس كمؤسسة سيادية. وكانت ستيفاني خوري قد أكدت للمشري وتكاله في اتصال هاتفي على ضرورة السعي إلى إيجاد حل توافقي، معبّرة عن أسفها لاستمرار ترسيخ الانقسامات داخل المجلس ما يشكل عائقًا حقيقيا أمام قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته.

وفي سياق آخر، عمّق حكم قضائي الخلاف بين المجلس الرئاسي ومجلس النواب، حيال مفوضية جديدة للاستفتاء الوطني. وفي حكم قضائي جديد، قضت محكمة استئناف بنغازي في شرق البلاد، في 24 نوفمبر 2024، بوقف نفاذ قرار المجلس الرئاسي، بشأن إنشاء مفوضية الاستفتاء والاستعلام الوطني، وتعيين مجلس إدارة لها. وأعلنت المحكمة قبولها شكلاً للطعن المقدم من حكومة الشرق المعينة من قبل البرلمان برئاسة أسامة حماد، التي استندت في طعنها إلى ما وصفته بتجاوز المجلس الرئاسي لصلاحياته.

التجمعات الحزبية في ليبيا توقع مذكرة اتفاق لتعزيز الاستقرار السياسي

وقّعت التجمعات السياسية الحزبية السبعة في ليبيا والتي تضم تحت عضويتها سبعون حزبا سياسيا، في 21 نوفمبر 2024، على مذكرة اتفاق، تهدف لتعزيز الاستقرار السياسي بالبلاد.

وبحسب بيان التجمعات، يمثل هذا الاتفاق إطارا جامعا لتنسيق بين التكتلات الحزبية السياسية الليبية الموقعة عليه، بهدف تعزيز الاستقرار السياسي والمساهمة الفاعلة في حل الأزمة الراهنة، وفق المبادئ الديمقراطية والقيم الوطنية المشتركة. وفيما يلي نص الاتفاق كاملا:

- الالتزام بالقيم الديمقراطية واحترام التنوع، ضمان حقوق كافة الأطياف السياسية والاجتماعية.
- تشجيع التنافس النزيه، بما يخدم الصالح العام ويعزز الشفافية.
- تعزيز السلم الاجتماعي وتجنب العنف، باعتباره أساسا للتنمية والاستقرار.
- احترام التشريعات والقانون، والعمل ضمن الأطر القانونية والدستورية.
- احترام نتائج الانتخابات كركيزة أساسية للانتقال السلمي للسلطة.
- إدارة الخلافات بالحوار، بما يضمن الوصول إلى حلول توافقية تخدم المصلحة العامة.
- تشجيع المشاركة السياسية الواسعة، لضمان تمثيل جميع فئات المجتمع.
- تطبيق مبدأ الشفافية والنزاهة، في جميع الأنشطة السياسية والحزبية.
- نبذ خطاب الكراهية، والابتعاد عن كل ما يعزز الانقسامات.
- تعزيز ثقة الجمهور في العمل السياسي والحزبي، من خلال تقديم برامج واقعية تستجيب تطلعات الشعب.

أما القواعد المتفق عليها:

- تنسيق العمل المشترك والتواصل الدائم بين التكتلات الحزبية لتحقيق أهداف وطنية مشتركة.
- إصدار بيانات مشتركة والخروج برؤى موحدة بشأن القضايا السياسية العامة.
- تنظيم الملتقيات والندوات السياسية الهادفة التي تسهم في نشر الوعي وتعزيز الحوار.
- تعزيز الثقافة الحزبية والديمقراطية داخل المجتمع، من خلال برامج توعوية وتدريبية.
- الالتزام التام بأي مشروع سياسي يتم الاتفاق والتوقيع عليه، لحماية مصالح الوطن.
- تنسيق التواصل مع المؤسسات والمنظمات السياسية الدولية والمحلية والمجتمع الدولي، لتعزيز مكانة ليبيا على الساحة الدولية.

وختم البيان بالقول: " إن هذا الميثاق يعبر عن احترام مشترك من قبل التكتلات الحزبية السياسية الليبية بالعمل يدا بيد من أجل بناء مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا للوطن ". يذكر أنه تم توقيع المذكرة في فندق المهارى بمدينة طرابلس، والتكتلات الموقعة على الاتفاق هي: تجمع الأحزاب الليبية، التجمع الوطني للأحزاب، رابطة الأحزاب الليبية، الحراك الوطني للأحزاب الليبية، والاتحاد الوطني للأحزاب الليبية، شبكة الأحزاب الليبية، تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية.

وعلى وقع هذا الاتفاق، اجتمع النائب بالمجلس الرئاسي "عبد الله اللافي" مع عدد من رؤساء تكتلات الأحزاب السياسية، الممثلين لأكثر من ستين حزب سياسي، وذلك لمناقشة واقع وتطورات المشهد السياسي في البلاد. وبحث الاجتماع الذي عقد في 25 نوفمبر الماضي، سبل دفع العملية السياسية وتعزيز حوار القوى السياسية الوطنية ودعم جهودها، والتأكيد على الملكية الوطنية للمبادرات السياسية المقترحة، وكذلك مناقشة التشريعات المتعلقة بعمل الأحزاب واقتراح آليات معالجتها، وتنسيق الجهود وإيجاد الأفكار والمقاربات للارتقاء بالعمل الحزبي والسياسي، والمساهمة في إنهاء حالة الجمود السياسي الراهنة، للوصول إلى الاستحقاقات الانتخابية.

وعبر ممثلو التكتلات السياسية عن استيائهم لأقصائهم من المشاركة في الانتخابات المحلية، واقتصار ذلك على الأفراد، سواء بنظام القوائم أو مستقلين، مطالبين بوجوب تعديل القوانين والتشريعات المنظمة لذلك، مشيدين في الوقت ذاته بأعمال مشروع المصالحة الوطنية واستعدادهم لدعمه. ووجه النائب، بضرورة استمرار عمل الأحزاب السياسية للقيام بدورها المهم في بناء السلام والمشاركة المجتمعية، والتنسيق المستمر مع المجلس الرئاسي لما يخدم الصالح الوطني، ويساهم في تفعيل العملية السياسية.

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر 2024:

- شهدت ليبيا في هذه الفترة مؤشرات سياسية داخلية إيجابية، حيث أجريت الانتخابات البلدية المجموعة الأولى بنجاح، وبلغت نسبة الاقتراع أكثر من 77%، وهي النسبة الأعلى حتى الآن مقارنة بالعمليات الانتخابية السابقة، كما كان تأمين الانتخابات البلدية على مستوًى عالٍ جدًّا. وتلى هذا التطور الإيجابي تطور آخر، حينما وقّعت التجمعات السياسية الحزبية السبعة في ليبيا والتي تضم تحت عضويتها سبعون حزبا سياسيا، على مذكرة اتفاق، تهدف لتعزيز الاستقرار السياسي بالبلاد، وهي بذلك يمكن أن تساهم في حل الأزمة الراهنة وتحريك المياه الراكدة، ولذلك وعلى وقع هذا الاتفاق، اجتمع عبد الله اللافي مع أعضاء هذه التجمعات الحزبية، لمناقشة واقع وتطورات المشهد السياسي في البلاد.
- هذه التطورات الإيجابية دفعت الكثير من الفرقاء الليبيين والفاعلين الإقليميين والدوليين للتفاؤل بإمكانية إحراز تقدم في حل الجمود السياسي وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. لكن في الحقيقة هو تفاؤل في غير محلة؛ لأن الصراع المؤسساتي ما زال على أشده، فبينما رحب خالد المشري بما صدر عن البعثة الأممية بشأن الأزمة المتعلقة برئاسة المجلس الأعلى للدولة، عبّر تكاله عن اعتراضه على تصريحات البعثة الأممية، وطالبها بعدم التدخل واحترام المجلس كمؤسسة سيادية. وفي سياق آخر، عمّق حكم قضائي الخلاف بين المجلس الرئاسي ومجلس النواب، حيث قضت محكمة استئناف بنغازي بوقف نفاذ قرار المجلس الرئاسي بشأن إنشاء مفوضية الاستفتاء والاستعلام الوطني.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

بناءً على دعوة رسمية.. رئيس مجلس النواب يزور إيطاليا

وصل رئيس مجلس النواب المستشار " عقيلة صالح "، رفقة وفد برلماني يضم أعضاء مجلس النواب أحمد الشارف والصادق الكحيلي واسمهان بالعون ، في 28 نوفمبر 2024، إلى العاصمة الإيطالية روما، وذلك بناءً على دعوة رسمية من مجلس النواب الإيطالي. والتقى رئيس مجلس النواب عقب وصوله، رئيس مجلس النواب الإيطالي " لورينزو فونتانا "، بحضور السفير الليبي في روما " مهند يونس "، مؤكدا رغبته في الاستماع من رئيس مجلس النواب لآخر المستجدات في ليبيا. وخلال اللقاء تم بحث سُبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين. وأكد عقيلة على أن معاهدة الصداقة الموقعة في أغسطس 2008 بمدينة بنغازي، بداية مرحلة جديدة من التعاون، وأن دور البرلمان الإيطالي السياسي والاقتصادي والتشريعي مهم لتفعيل وتطوير بنود المعاهدة.

وفي ذات السياق، طالب عقيلة من رئيس مجلس النواب الإيطالي بالعفو أو التدخل بشأن المسجونين الليبيين في إيطاليا، أو إرسالهم لليبيا لتنفيذ عقوباتهم، وذلك لمعاناة أهالي المساجين وعدم قدرتهم على زيارتهم، مما يعد ضرورة في الجانب الإنساني لهذه القضية، وتم إعطاء الوعد من البرلمان الإيطالي ببذل مساعيه لتحقيق هذه الرغبة. وطالب رئيس

مجلس النواب بدعوة النائب العام الليبي للتفاهم والتشاور في أمور المساجين الليبيين بإيطاليا، وتمت الموافقة على طلبه.

كما تم خلال اللقاء أيضاً بحث عديد الملفات في مقدمتها ملف الهجرة غير الشرعية، حيث أكد رئيس مجلس النواب، بأن سبب الهجرة هو الجوع والفقر والعوز والنزاعات وعدم الاستقرار، مؤكداً بأن الحل يكون بوجود تنمية في بلدانهم، لافتاً إلى أن ليبيا لم تكن مصدرة للهجرة بل هي بلد عبور، مؤكداً توجيه تعليماته للجهات المعنية بالتعاون مع السلطات الإيطالية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. وشدد عقيلة صالح على ضرورة التواصل مع مدير عام صندوق التنمية وإعادة الإعمار بالقاسم حفتر، وتم الاتفاق على زيارته لروما لمشاركة الجارة الإيطالية في عملية الإعمار الحاصلة في البلاد.

الباعور يلتقي سفيري فلسطين وإثيوبيا والشهوبي يلتقي سفير الاتحاد الأوروبي

استقبل وزير الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية " الطاهر الباعور "، القائم بأعمال السفير الفلسطيني لدى ليبيا " محمد عبد اللطيف رحال ". وجري خلال اللقاء الذي عُقد، بمقر ديوان رئاسة الوزراء، في 26 نوفمبر 2024، " اتصالاً هاتفياً، بين الباعور ومستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الدبلوماسية والسياسية "مجدي الخالدي". واستُعرض خلالها العلاقات التي تربط البلدين، وأهم الأحداث وآخر المستجدات السياسية على الساحة الفلسطينية، كذلك سبل رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين.

كما استقبل وزير الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية " الطاهر الباعور "، السفير الإثيوبي لدى ليبيا " حسن ابراهيم موسى ". استعرض اللقاء سير التعاون الثنائي بين البلدين وسُبل العمل سوياً على استثمار نتائج الزيارة الرسّمية التي قام بها رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة إلى أديس ابابا خلال الأشهر الماضية، والتي نتج عنها إعادة تفعيل اللجنة العليا المشتركة في

مختلف المجالات بين مؤسسات البلدين، كذلك العمل على توقيع المزيد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات.

وتم التطرق في هذا اللقاء إلى فتح خط جوي مباشر للخطوط الإثيوبية إلى المدن الليبية، والعمل على إعادة افتتاح السفارة الأثيوبية من العاصمة طرابلس. وأبلغ الباعور سفير اثيوبيا بأن وفداً فنياً من الخبراء ومدراء شركات استثمارية ليبية في صدد زيارة أديس أبابا، لتعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات.

وفي سياق آخر، بحث وزير الدولة لشؤون رئيس الحكومة ومجلس الوزراء " عادل جمعة "، مع سفير الاتحاد الأوروبي "نيكولا أورلاندو"، رفع الحظر الجوي المفروض على ليبيا، وتعزيز دعم مصلحة الطيران المدني الليبي. ووفقا لحكومة الوحدة الوطنية، فقد تم الاتفاق خلال اللقاء على تشكيل لجنة مشتركة بين بعثة الاتحاد ومصلحة الطيران المدني، تُعنى بمتابعة ملاحظات مفوضية المواصلات بالاتحاد الأوروبي، والعمل على تنفيذها وفق خطة زمنية معتمدة. كما تناول اللقاء التعاون في مكافحة الهجرة غير النظامية وتحديث الاتفاقية المشتركة الموقعة عام 2010، من خلال إعداد وثيقة عمل تتضمن المجالات المقترحة للتعاون المستقبلي.

2. السياسات والقرارات

الدبيبة يوقف السفير الليبي بمصر ويكلف مندوب الجامعة العربية بديلا عنه

أصدر رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، قراراً بإعفاء محمد عبد العالي مصباح من منصبه كقائم بالأعمال بالسفارة الليبية في القاهرة. وكلف الدبيبة -وفقا للقرار- عبد المطلب الثابت، مندوب ليبيا لدى جامعة الدول العربية، بتسيير مهام السفارة بشكل مؤقت. وتسلم محمد عبد العالي مهام السفارة الليبية بالقاهرة في يوليو 2021، من سلفه رمضان صاهيل.

جلسة مساءلة حول استقبال منتحل صفة مستشار الرئيس الغيني

عقد رئيس لجنة الخارجية والتعاون الدولي بمجلس النواب "يوسف العقوري"، جلسة مساءلة لوزير الخارجية المفوض بحكومة الشرق "عبد الهادي الحويج"، وذلك بشأن واقعة " آمادو لامين سانو "، وذلك في إطار الاختصاص البرلماني للجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي. وبحسب المعلومات، فإن الشخص المذكور انتحل صفة المستشار الخاص لرئيس جمهورية غينيا بيساو، وقام بتنظيم زيارة لليبيا التقى خلالها بشخصيات رفيعة المستوى، حيث قدم وزير الخارجية إجابته التي أوضح من خلالها ملابسات الادعاءات المنشورة إعلامياً حول امادو، مؤكداً على أن وزارة الخارجية في الحكومة الليبية تتعرض لهجمة إعلامية من " جهات مشبوهة ".

كما أكد العقوري على مواصلة المساءلة لتوضيح ملابسات الواقعة، مشيراً إلى حرص اللجنة على متابعة جلسات المساءلة لهذه القضية، نظراً لأثرها على الأمن القومي وسيادة الدولة وصورة ليبيا بالخارج.

ونفت وزارة الخارجية الغينية وجود أية صلة بين آمادوا ورئيس الجمهورية والحكومة الغينية، مؤكدة أنه ليس مستشارا للرئيس ولم يكلف من طرفه بنقل أية رسالة من جانبه. وأفادت الخارجية الغينية بأن آمادوا لم يتقلد أبدا صفة وزير الدولة، ولا يتولى أي منصب داخل الحكومة الغينية، مشيرة إلى أن الحكومة الغينية لم تكلفه أبدا بإجراء أي اتصالات باسمها مع أية جهة في الخارج. كما دعت الخارجية الغينية السلطات الليبية في حال تكرار مثل هذه التصرفات أن تقوم بما يلزم، وفق بيانها.

وفي أول نوفمبر الجاري، نشرت وزارة الخارجية بحكومة حماد مراسم استقبال وزير الخارجية عبد الهادي الحويج لآمادوا لأمين سانو ، بصفة وزير الدولة والمستشار الخاص لرئيس غينيا بيساو، والسفير فوق العادة، في مقر الوزارة بمدينة بنغازي. وقال المكتب الإعلامي بوزارة الخارجية بالحكومة المكلفة، إنه جرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون المشترك بين

البلدين، بالإضافة إلى مناقشة القضايا الإقليمية والدولية التي تهم البلدين. كما أشار المكتب إلى لقاء آمادوا بالنائب الثاني لرئيس مجلس النواب مصباح دومة.

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر 2024:

- تعتبر زيارة رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، إلى العاصمة الإيطالية روما، بناءً على دعوة رسمية من مجلس النواب الإيطالي، والتي التقى خلالها بنظيره الإيطالي، الزيارة الرسمية الأولى من هذا النوع لمسؤول ليبي منذ فترة كبيرة، قد تتجاوز الشهرين؛ إذ تركزت الزيارات الأخيرة على حضور مؤتمرات دولية وإقليمية أو زيارات بروتوكولية ترتبط بحفل تنصيب رؤساء جدد وخلافه. ويبدو أن إيطاليا من خلال هذه الزيارة تريد تعزيز علاقاتها مع كل الأطراف والمؤسسات الليبية، خاصةً وأن هناك زخم في حجم التواصل بين البلدين في الفترة الأخيرة من زيارات وعقد اتفاقيات ومذكرات تفاهم، وهو مؤشر لمدى أهمية ليبيا في السياسة الخارجية الإيطالية.
- تشير واقعة لقاء وزير الخارجية بحكومة البرلمان عبد الهادي الحويج مع آمادو لأمين سانو الذي انتحل صفة المستشار الخاص لرئيس جمهورية غينيا بيساو، لمدى التخبط وغياب الاحترافية في الحوكمة وإدارة المؤسسات الليبية، بالأخص في شرق البلاد. وعلى الرغم من عقد البرلمان جلسة مساءلة، إلا أن نتائجها معروفة مسبقاً، فلا يمكن للبرلمان إعلان مسؤولية شخص بحجم وزير خارجية في حكومة حماد في هكذا واقعة، إلا إذا كانت هناك نية لإقالته، وإلا فسيتم التغاضي عن مثل هذه الأخطاء، لأنها تضر بشكل الحكومة ككل، سواء أمام مواطنيها أو أمام خصمها في العاصمة أو أمام العالم الخارجي.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

محمد عثمان الصيد.. رئيس وزراء ليبيا الأسبق

محمد عثمان الصيد، المعروف أيضًا باسم محمد بن عثمان، كان رئيس وزراء ليبيا من 1960 إلى 1963، ويعتبر مهندس إلغاء نظام الحكم الفيدرالي في ليبيا عام 1962. ولد في 17 أكتوبر 1924 بقرية الزوية، متصرفية براك، منطقة الشاطئ بإقليم فزان. تولى عدة مناصب وزارية منذ استقلال ليبيا عام 1951 حتى توليه رئاسة الحكومة عام 1960. وقد تولي الصيد المناصب التالية:

- رئيس وزراء ليبيا 16أكتوبر 1960 – 19 مارس 1963
- وزير الصحة 24ديسمبر 1951 – 18 فبراير 1954، و11 أبريل 1954 – 24 أبريل 1958
- وزير الاقتصاد 6فبراير – 29 سبتمبر 1960
- وزير المالية 29 سبتمبر – 16 أكتوبر 1960
- وزير الصحة في الحكومة الليبية المؤقتة 17 أبريل – 24 ديسمبر 1951

وبالتالي، تقلد الصيد عدة مناصب وزارية منذ استقلال ليبيا عام 1951، بدأها كوزير للصحة في الحكومة الليبية المؤقتة. واستمر في تولي المناصب المختلفة حتى وصل إلى رئاسة الوزراء في أكتوبر 1960. خلال فترة رئاسته للحكومة، بدأت ليبيا في تعديل دستورها ليصبح نظامها إدارة مركزية، بدلاً من اتحاد فيدرالي يضم ثلاث ولايات تتمتع بالحكم الذاتي (طرابلس، فزان، وبرقة). كما عدلت حكومته قوانين الثروات الطبيعية، وخاصة النفط، التي كانت تنص حسب النظام الفيدرالي على حق كل ولاية بنسبة 30% من عائدات صادراتها لأي ثروات طبيعية بها، بينما تخصص 70% المتبقية لإعمار جميع الولايات بالتساوي. أدى تعديل الدستور إلى زيادة مداخيل الحكومة المركزية من الثروات النفطية.

ارتبط الصيد بعلاقات متينة مع ملك المغرب الراحل الحسن الثاني، حيث قضى سنوات منفاه في المغرب. رغم مواقفه المناوئة لسياسات بلاده، لعب دورًا مهمًا في تطبيع العلاقات المغربية ـ الليبية. وعلى الرغم من الاقتراحات المتكررة بعودته إلى ليبيا، كان الصيد يضع شروطًا تتعلق بضرورة إدخال إصلاحات سياسية.

في سنواته الأخيرة، جرت اتصالات معه من أجل العودة، لكنه أوفد أبناءه إلى ليبيا في زيارات عمل. عاش خلال السنتين الأخيرتين من حياته في منزله في الرباط.

ونشر الصيد مذكراته في جريدة الشرق الأوسط، وصدرت بعد ذلك في كتاب بعنوان "محطات من تاريخ ليبيا". وتوفي في 31 ديسمبر 2007 في منزله في الرباط، عن عمر يناهز الـ 83 عام.

2. مقال العدد

شرطة الأخلاق وأزمة السياسة في ليبيا.. خيري عمر

على الرغم من انضواء حماية الآداب العامة ضمن مهام وزارة الداخلية، لاقى إعلان وزير داخلية الحكومة الليبية المعترف بها دولياً عماد الطرابلسي، قرار إعادة شرطة الآداب اهتماماً واسعاً دون غيره من قرارات خطة الوزارة. وبجانب تأثيره المباشر على فئات المجتمع، اتضحت اللغة الأيديولوجية في مفردات الخطاب السياسي، لتكون حافزاً لانتشار الجدل بشأن محتوى التشريع الجديد وآثاره السياسية على السلطة والمجتمع.

بدأت الأحداث في السادس من نوفمبر الجاري مع إعلان الوزير خطة وزارته، من ملفّاتها ما أطلق عليه تدابير الآداب العامة، وهي تصوّرات لتحديد ملامح الضوابط المجتمعية في التركيز على الأمن الظاهر. وبعد أسبوع من إعلان وزير الداخلية، صدر قراران منفصلان، أحدهما عن المجلس الرئاسي، تشكيل جهاز "حماية الآداب العامة"، والآخر من رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، إنشاء " الإدارة العامة لحماية الآداب العامة ". وحسب القراريْن، لا يمكن ملاحظة اختلاف في الوظائف الإدارية والأمنية.

ووفق التصريحات والقرارات، يشمل نطاق التشريع الرقابة المباشرة على سلوك الأفراد، كالاختلاط غير الشرعي بين النساء والرجال في الأماكن العامة، وتمتد الرقابة إلى الأماكن المغلقة حتى اقتحامها في حالة الضرورة، كما يشمل منع صيحات الموضة المستوردة، مراقبة محتوى الشبكات الاجتماعية، بالإضافة إلى تفضيل فرض الحجاب في المدارس، ابتداء من عُمر العشر سنوات.

تتبنّى هذه السياسة أولوية الضبط، على خلاف اقتراح سابق في 2021، قامت فلسفته على الحماية أكثر من الاتهام، كما وضع تعريفاً للجرائم الأخلاقية خالياً من الأيديولوجيا، وبحيث لا تبدو عمليات المتابعة والرقابة تقييداً للحقوق الفردية.

وبغض النظر عن مدى توافق تلك التشريعات مع الحقوق الأساسية للأفراد، يشير دخولها في المساحة الأيديولوجية إلى احتمال الترتيب لتحالفات سياسية أو عسكرية، وهي أرضية مناسبة للاصطفاف الأيديولوجي، خصوصاً مع تنوّع الفواعل في المنطقة الغربية وضعف علاقاتها المؤسّسية مقارنة بالوعي بالمصالح الخاصة أو المشروع الفكري.

وعلى مستوى التنظيمات الإسلامية، رغم الخلافات بين التيارات الدينية، جاء قرار الحكومة قاسماً مشتركاً مع أولويات التيارات الإسلامية بمختلف اتجاهاتها. ورغم الخلاف السياسي ما بين السلفية المدخلية والتيارات الإسلامية الأخرى، يقع محتوى القرارات في المساحة المشتركة بينها، وخصوصاً ما يرتبط بالتصوّر عن وضع النساء في المجتمع والزي الشرعي.

وهنا، تتلاقى توجّهات الحكومة مع تطلعات كُتلة سياسية وأمنية كبيرة، فكما يتمتّع التيار المدخلي بنفوذ واسع في المؤسّسات الرسمية، تنتشر آراء مفتي عام ليبيا الشيخ صادق الغرياني، بين غالبية تيارات الإسلام السياسي. وخلال الأشهر الماضية، وضح تقارب الحكومة مع دار الإفتاء في افتتاح بعض المراكز التعليمية، ما يُمثل أرضية داعمة للحكومة أو متوافقة معها من طيف إسلامي واسع.

وعلى مستوى آخر، لاقت الخطوة احتجاج منظمات حقوقية وإعلامية، حيث اعتبرت توجه الحكومة مُخالفاً للإعلان الدستوري، وتجاوزاً لاختصاصات السلطة التشريعية، وأبدت قلقها من احتمالية استخدام القوة في التضييق على الحريات الخاصة والعامة، بما في ذلك إغلاق المقاهي ومنع النساء من السفر. وترى " المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان " أن تفويض حكومة الوحدة، حسب خريطة الطريق، لا يمنحها الشرعية الكافية لإقرار مثل هذه السياسات الاجتماعية.

وبغض النظر عن اتجاهات التأييد المحتملة أو الانتقادات التقليدية من منظمات حقوق الإنسان، لم تضع القرارات معايير لتعريف السلوك المُخالف للآداب العامة، فما يتعلق بالحشمة والحجاب، يتيح فرصة لتوسع السلطة التقديرية للمخالفة، خصوصاً مع افتقار المؤسسات العامة للحوكمة الإدارية، واختلاف الجهة الآمرة لدى الحكومتين، ما يرجّح تراجع القدرة على الضبط، وخصوصاً في ظل ضعف الدولة مقارنة بالمجتمع التقليدي والشبكات الاجتماعية الجديدة.

وبشكل عام، يعكس تتابع دورة صياغة نظام الأمن الاجتماعي من وزارة الداخلية صعوداً للحكومة والمجلس الرئاسي شكلاً عكسياً لتراتب إعداد السياسة العامة. وبجانب كشفها عن مؤشرات النفوذ، تشير هذه الهيكلية إلى قدرة المكونات الفرعية على تفعيل دور الحكومة. تتسق هذه التوجهات مع مساعي وزير الداخلية إلى تحسين سلطة الحكومة، غير أنه رغم تسيير العبور على الحدود البرية مع تونس، يظل تعثر مبادرة إخلاء العاصمة من المقرات العسكرية تحدياً قائماً لبسط سلطة الحكومة على الشؤون الأمنية والإدارية.

وتتفاقم تحدّيات الحكومة مع صعود تأثير الكيانات العسكرية في العاصمة، لتقع الحكومة في سلسلة من المشكلات، لا تتوقف عند وجود حكومة فعلية في شرق البلاد وجنوبها، بل تمتد حتى الانقسامات الهيكلية في المؤسسات العامة، فمع تنازع السيطرة بين الحكومتين، يواجه الليبيون مشكلة وجود نظامين في السياسة العامة، وكما هو في الجيش وبعض

القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى ثنائية الموازنة العامة، ما يجعل الحديث عن الدولة والحكومة مُفارقاً للواقع والممارسة.

في هذه الظروف، يساعد تعدد السلطة على تعميق الاختلاف في الموقف من الضبط الاجتماعي على جانبي الدولة؛ فبجانب غياب حكومة الوحدة الفعلي عن شرق البلاد وجنوبها، فإنها تواجه مشكلة مشروعيتها، وخصوصاً بعد إصدار مجلس النواب قراراً في 13 أغسطس الماضي بانتهاء ولايتها وفق خريطة المرحلة الانتقالية، لتكون حكومة شرق ليبيا بديلة عنها في المشروعية والسيطرة الفعلية.

على أية حال، يكمن التحدّي الأساس في أن شمول القرار كل المجتمع الليبي بداية من عمر عشر سنوات، يفوق قدرات الحكومتين على الضبط، حيث كانت التغيرات المجتمعية في سنوات ما بعد 2011 أكثر تنوّعاً وتأثراً بتداعيات العولمة وتعدّد الأحزاب، بالإضافة إلى اعتياد الأجيال الجديدة على استهلاك منتجات الحداثة. ولذلك، ما يثيره القرار سوف يتركز في اشتباك غير منتظم حول علاقات الديني والسياسي والشكل الملائم لتحديث الدولة.

المركز الليبي لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd